

## مجلس النواب

### مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة عشرة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ١٦/شوال/١٤١٧ هـ، الموافق  
١٩٩٧/٢/٢٣ .

الجلد (٢٤)

صفحة

٤

٤

#### جدول الاعمال

العدد (١٧)

- ١ - تلاوة ملخص محضر الجلسة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- أ - طلب معذره مقدم من سعادة السيد سميح الفرح المحترم.
- ب - طلب معذره مقدم من سعادة السيد عبد الله اخو ارشيدة المحترم.
- ج - طلب معذره مقدم من معالي السيد سمير الحباشنة المحترم.
- د - طلب معذره مقدم من سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني المحترم.
- هـ - طلب معذره مقدم من سعادة السيد ضيف الله المومني المحترم.
- و - طلب معذره مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين.
- ز - طلب معذره مقدم من سعادة السيد حاتم الغزاوي المحترم.
- ح - طلب معذره مقدم من معالي الدكتور احمد القضاء المحترم.
- ط - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور هاني حجازين المحترم.
- ي - طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الرؤوف الروابده المحترم.

هكذا من الأصل

الصلح

وتغيب بمهمة رسمية كل من :

دولة الأستاذ عبد الكريم الكباريتي، معالي المهندس سمير قعوار، معالي المهندس عبد الهادي المجالي، معالي المهندس علي ابوالراغب، ومعالي السيد عبد الكريم الدغمي.

٣ - الكتب الواردة :

١ - كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكالة رقم (١١١٧) تاريخ ١٩٩٧/٢/١٧ والمتضمن مشروع قانون التعاون لسنة ١٩٩٧.

٢ - كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكالة رقم (١٢٠١) تاريخ ١٩٩٧/٢/١٩، والمتضمن مشروع (قانون إلغاء بنك الإسكان لسنة ١٩٩٧).

٤ - قرارات اللجان :

١. قرارات اللجنة الإدارية :-

أ. قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٧/١/٢٩ والمتضمن انتخاب سعادة النائب السيد سليمان السعد مقررا للجنة.

ب. قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/١/٢٩ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٩٦.

٢. قرار لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٧/١/١٣، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٦.

٣. استكمال البحث في قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/١/٩ والمتضمن مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦، اعتبارا من المادة (٢٤٦).

(القرار موزع في الجلسة الثالثة عشرة)

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاربعاء ١٩٩٧/٢/٢٦ الساعة العاشرة صباحا.

وحضر من الحكومة :-

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الرابعة) من بعد العصر يوم (الاحد) الموافق ١٩٩٧/٢/٢٣ ميلادي.

عقد مجلس النواب جلسته (السابعة عشرة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السرور) وحضور امين عام مجلس النواب الدكتور (محمد المصالحه)

وتغيب بإجازة الاعضاء السادة : معالي السيد عبد الرؤوف الروابده.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : السيد سمير الفرح، معالي الدكتور احمد القضاء، السيد ضيف الله المومني، السيد حاتم الغزاوي، معالي السيد سمير الحباشة، د. هاني حجازين، السيد عبد الله اخوارشيدة، معالي الدكتور محمد عضوب الزين، سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : د. نيب خطاب، السيدة توجان فيصل، د. همام سعيد، السيد خالد عبد النبي، معالي الدكتور عبد المجيد العزام، السيد طه الهبابة، معالي الدكتور طراد القاضي.

وتغيب بمهمة كل من : دولة السيد عبد الكريم الكباريتي، معالي المهندس سمير قعوار، معالي المهندس عبد الهادي المجالي، معالي المهندس علي ابو الراغب، معالي السيد عبد الكريم الدغمي.

١. معالي الدكتور عبد الله النصور: رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي.

٢. معالي الدكتور عوض خليفات: وزير الداخلية.

٣. معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

٤. معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير السياحة والآثار.

٥. معالي الدكتور عبد الرزاق طببشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٦. معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

٧. معالي الدكتور عبد السلام العبادي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

٨. معالي الدكتور هاشم الدباس: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

٩. معالي السيد محمد الذويب: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٠. معالي السيد هشام التل: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١١. معالي المهندس حماد ابو جاموس: وزير التنمية الاجتماعية.

١٢. معالي المهندس منير صوبر: وزير التكوين.

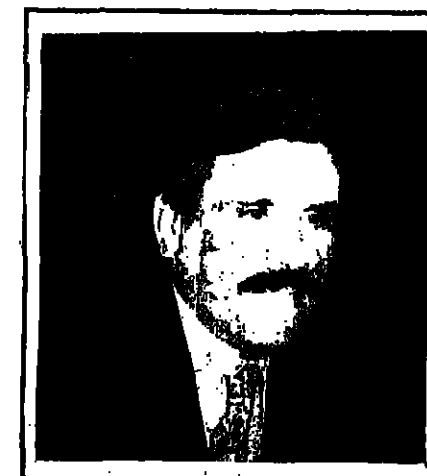
١٣. معالي الدكتور عبد الحافظ الشخانة: وزير العمل.

١٤. معالي السيد مفلح الرحيمي: وزير دولة.

١٥. معالي الدكتور مصطفى شنيكات: وزير الزراعة.

هكذا من الأهل

١٦. معالي السيد محمود الهويل: وزير دولة.  
١٧. معالي السيد محمد داودية: وزير الشباب.  
١٨. معالي السيد محمد عودة لجادات: وزير دولة.  
١٩. معالي السيد مروان عوض: وزير المالية.  
٢٠. معالي الدكتور مروان المعشر: وزير الاعلام.  
٢١. معالي الدكتور كمال ناصر: وزير التنمية الادارية.  
وحضر من الامانة العامة السادة : نذير عطيات، علي الحسبان، محمد الرديني، غسان النجداوي.  
معالي رئيس المجلس



بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب قانوني أعلن بدء الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.  
السيد الامين العام  
بسم الله الرحمن الرحيم  
١- تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: يعفى؟ يعفى.

السيد الامين العام

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات

طلبات معذرة واجازة مقدمة من اصحاب

المعالي والسعادة التالية اسماؤهم :-

النائب سميح الفرح المحترم، النائب عبد الله اخوارشيدة المحترم، النائب سمير الحباشنة المحترم، الشيخ ابراهيم زيد الكيلاني المحترم، النائب ضيف الله المومني المحترم، النائب الدكتور محمد عضوب الزين المحترم، النائب حاتم الغزاوي المحترم، النائب الدكتور احمد القضاة المحترم، النائب الدكتور هاني حجازين المحترم.

طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبدالرؤوف الروابده المحترم.

وتغيب بعذر او بمهمة رسمية كل من :

دولة الاستاذ عبد الكريم الكباريتي، معالي المهندس سمير قعوار، معالي المهندس عبد الهادي المجالي، معالي المهندس علي ابو الراغب، معالي السيد عبد الكريم الدغمي.

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة

السادة النواب المحترمين؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس

فيما يستجد من اعمال لدي بعض الزملاء اللبي

بالبين الحديث، ابدا اولاً

الاستاذ مفلح اللوزي.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد مفلح اللوزي

معالي الرئيس : الاخوة نواب الامة المحترمين

في الاونه الاخيره من جلسات مجلس النواب

الموقر لقد سمعنا وسمعوا الكثيرين من ابناء

الشعب وتحدثوا الينا محتجين ووضعون بالملامه

والعتاب على ما سمعوه من احاديث بعض

النواب تحت هذه القبه الذين تحدثوا كثيرا عن

العشانريه باسمها المألوف والتي نحترمها. بقول

الله سبحانه وتعالى بكلامه العزيز (وانذر

عشيرتك الاقربين ..) ومن هنا تم نعتها بانها

عشانريه بغیضة كما جاء في كلمات بعض

الزملاء في جلسات سابقه وبعبارات مختلفه معها

وعليها. واود هنا ان ابين ان العشانريه هي جزء

من بنيان هذا المجتمع. وجزء من نسيجه

الاجتماعي وانها من مقومات هذا البلد ومن

دعائم المجتمع فيه. وانها هي مجموعه من القيم

والثقاليه والقواعد التي يستلها المجتمع لنفسه.

ليحل مشكله والمشاكل التي تقع بين افراده على

خير وجه وبأبسط كلفه ممكنه وبأقرب طريقه.

ان العشانريه بحكم كونها مجموعه سابقه من

القيم الاخلاقيه المنسجمه مع الدين. ومع قواعد

المروءه والشهامه لا يمكن ان تكون بغیضه. ولا

يمكن ان تكون بناءه وفعاله وفي حفظ كيان هذا

المجتمع واستقراره. ان وجود العشانريه وحلولها

التي تقدمها للمشاكل المعقده الى جانب القوانين

الحديثه هي امران مكملان لبعضهما البعض في

مجتمعنا. ولا يمكن تحقيق الاستقرار والامان

والسلام الاجتماعي بدونهما. وغني عن البيان.

ان العشانريه بمنظومه قيمها ليست مختلفه مع

الشريعه الغراء السمحه. ولا يمكن ان تختلف

عنها لانها اصلا مستمدة من السماحه وقواعد

العداله التي تقول بها الشريعه الغراء...

معالي الرئيس اخواني الزملاء

ولهذا فانتني اود ان اسجل تحفظي واحتجاجي.

مع احتجاج ابناء العشائر الاردنيه على أي

عبارات او مساس بهذا الجزء العزيز من

مجتمعنا. وان انوه بأن النظام العشائري قد تكون

تلبية لحاجات ضرورية للمجتمع. ولأشاعة مبدأ

التكافل ورعاية حقوق الناس. بأسرع وسيله

فعاله ممكنه. وهي نظام ارتبط به نشوء الاردن

كما ارتبط به نشوء دول عربيه اخرى في

العالم...

معالي الرئيس

ولا يفوتني الذكر بأن الهاشميين هم في مقدمة

العشائر وهم من اصلاتها وتاريخها وعلى راسها

وهم تاجها وخيمتها الظليله. وأنهم حافظوا على

مثلها وقيمها الكريمه وفي تعاملهم حتى مع الذين

يسينون اليهم ...

ولذلك فارجو من الجميع من الاخوه النواب

بخاصه. ان لا تصبح العشانريه والعشائر مرمى

للسهام. وعرضه للهجوم دون وجه حق ...

لذا ومحافظه على الواقع المشرف للعشانريه.

لان العشانريه هي جزء عزيز من كيان هذا

الوطن. واساس متين من اساساته وقواعده

المتينه ...

هكذا من الأهل

في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة (ومعها) ادامها  
الله راية هاشمية عالية خفاقة ...

والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس

يا ابو صالح لقد تجاوزت دورك كثيرا، ولان  
نحن قد التزمنا بوقت محدد، وهذا الوقت ملتزم  
فيه كل الاخوه الزملاء، الاستاذ جميل الحشوش.

السيد جميل الحشوش

معالي رئيس مجلس النواب، حضرات النواب  
المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١- قامت الحكومة مشكوره ببناء سوق لتسويق  
المنتجات الزراعيه في منطقة الاغوار الجنوبيه  
وكلفت المصاريف الكبيره ولغاية الان ومنذ اكثر  
من عشر سنوات لم يستفيد المزارع من هذا  
السوق ومغلق نرجو من الحكومة الموقره  
الاسراع في حل هذا الموضوع او العمل على  
الاستفاده من الارض التي تحيط بالسوق  
وتوزيعها على المواطنين.

٢- قامت الحكومة مشكوره ببناء مستودعات  
للمواد التموينيه ومضى على هذه المستودعات  
اكثر من ثماني شهور ولم يتم افتتاحها علما ان  
دولة رئيس الوزراء ووزير التموين اوعدونا  
بافتتاح هذه المستودعات ولم يتم لحد الان راجين  
من دولة الرئيس الاسراع في افتتاح هذه  
المستودعات لان منطقة غور الصافي تبعد عن  
محافظة الكرك (٥١ كم) املنا كبير بدولة الرئيس  
ووزير التموين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتور  
احمد الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي

شكرا معالي الرئيس، يشاركني في هذه الكلمه  
الزميل الشيخ عبد الرحيم العكور  
ابتداء نحن مع التطوير نحو الافضل شريطة ان  
تتبلور الفكرة التي تشكل موضوع التطوير من  
خلال مؤتمر حوار يشارك فيه المختصون ومن  
يعنيهم الامر، وان يتوفر لهذا التطوير الغطاء  
القانوني شكلا، ولكن قرار مجلس الوزراء  
الاخير بضم البلديات قد قفز فوق هذين  
الشرطين فهو مصيب موضوعا وشكلا مما جعل  
للتأويلات المغايره لتبرير الحكومة بقرارها نتقدم  
في الاعتبار على تلك المبررات، ومن واجبا ان  
نقول للحكومة بأن ملخص هذه التأويلات ان  
الحكومة عمدت الى قرارها استجابة لاملاءات  
صندوق النقد الدولي، وسعيا منها لتطويع اداة  
الحكم المحلي الشعبي حتى تتسجم مع سياسات  
الحكومة.

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام

ان المادة الرابعة من قانون البلديات حصرت  
منطلق الضم للبلديات والمجالس القرويه  
بمراض موقعه من المواطنين الراغبين بالضم  
تمثل اغليتهم طبعاً، وان تدون على هذه  
العرائض ملاحظات المحافظ، وعليه فدور  
الوزاره في التنسب الى مجلس الوزراء مبني  
على هذه العرائض المعززه برأي الحاكم

معالي رئيس المجلس

شكرا، معالي وزير البلديات

معالي وزير الشؤون البلدية والقرويه والبيئة

شكراً معالي، الرئيس

الحقيقه يؤسفني جدا ان اسمع مثل هذا الكلام من  
سعادة الشيخ احمد الكوفحي وهو الذي وافق  
وهو وزميله الشيخ عبدالرحيم من ضمن  
مجموعة كل مجلس النواب على هذا التوجه في  
هذا المجلس الكريم، وهذا الاجراء له علاقه  
للبنك الدولي وباعتقادي شيء من السخريه ان  
تنسب كل شيء للبنك الدولي او للاستعمار هذا  
اجراء قانوني نصت عليه المادة الخامسه من  
قانون البلديات الذي شرعه هذا المجلس وكل  
الاجراءات تمت بموجب القانون، وحقيقه من  
تشاوري مع كل الاخوان كان في تشاور وكان  
في تفاهم وفي تنسيبات كامله من الحكام  
الاداريين على كل الاجراء يعني كل الامور التي  
ذكرها الشيخ حقيقه غريبه وليس لها علاقه  
بالواقع وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكرا، الدكتور عبد المجيد الاقطش

الدكتور عبد المجيد الاقطش

شكرا معالي الرئيس

التصريحات التي صدرت قبل الامس من رئيس  
وزراء الكيان الصهيوني بالاستمرار في بناء  
المستعمرات في منطقة القدس دون الالتزام باية  
قيود او حدود وخاصة فيما يسمى بجبل ابي

الاداري، وهنا بحق لنا ان نتساءل : اين هي هذه  
العرائض الشعبيه واين هي ملاحظات الحكام  
الاداريين على مستوى الوطن كله!!  
ويزيد الامر غرابه ان يتزامن هذا القرار مع  
اجراء الانتخابات في (٢٦) مجلسا بلديا جديدا،  
وبالتالي تزداد تلك التأويلات السابقة قوة  
ووضوحا.

معالي الرئيس... الزملاء الكرام

ولقد نصت المادة الرابعه في الفقرة (د) بأن  
المجالس البلدية تعتبر محلولة بعد قرار الضم  
وبعين الوزير لجائا لادارتها، وهذه تغول من  
السلطة التنفيذية على الارادة الشعبيه التي لا  
يجوز تنقض بقرار تنفيذي، وإنما تنقض بقرار  
شعبي يتمثل في العرائض المقدمه وفي هذا  
الاجراء خدمة للدستور.

معالي الرئيس... الزملاء الكرام

وفوق هذا كله فان دولة الرئيس تعهد امام  
المواطنين في عجلون بعدم الاقدام على اتخاذ  
القرار في الضم الا بعد التشاور مع رؤساء  
المجالس البلدية، وكل الذي تم اتصالات شخصيه  
من معالي الوزير مع بعض النواب وبعض  
رؤساء البلديات، وما هكذا يتم التشاور لذلك  
اطالب مجلس الوزراء بالتراجع عن قراره هذا  
والتزام توجهه العام في ضرورة التفريق بين  
المجالس القرويه والمجالس البلدية حتى يتوفر  
لقرار الجديد الغطاء الموضوعي والقانوني  
وشكراً.

هكذا من الأهل

غنيم وإنما هي انتهاك صارخ لكل الاتفاقيات الدولية واستمرار طرد أهل الأرض من مواقعهم إلى جهات غير معلومة وهضم لحقوق الإنسان الذي تنادي جميع المنظمات الدولية باحترامه. نهيب بالحكومة بذل الجهد لإيقاف هذه التصرفات الظالمة.

الملاحظة الثانية، هناك آمية شعبية للمواطنين في محافظة مادبا بظهور تلك المؤسسة الدينية والعلمية والاقتصادية المتمثلة في بناء مسجد مادبا الكبير وقد قامت لجنة المسجد برعاية عطوفة محافظ مادبا بجهد أولي مشكور، كما أن وزير الأوقاف لا ننسى جهده الدؤوب من أجل إظهار هذا الصرح الديني العلمي الاقتصادي، إلا أن المواطنين يشعرون بأن هناك بطء في عملية التنفيذ ومن هنا فأنني أطلب ببذل المزيد من الجهد لازالة كل المعوقات والإسراع في إنجاز المخططات وانتهاء الاستملاكات والتعويضات، أما بالنسبة تأدية العبادة في هذا المسجد فأنني أسأل معالي الوزير

إلى أي مدى صلاحية المسجد لتأدية العبادة فيه وخاصة أن التقارير قد أثبتت أنه آيل للسقوط وحفاظاً على أرواح المصلين نأمل أن يكون هناك قرار قطعي من معالي الوزير ومن عطوفة المحافظ.

الملاحظة الثالثة والآخره موجهة إلى معالي وزير التربية والتعليم.

ماهي الأسباب التي أدت إلى تعطيل الدراسة في مدرسة خويله بنت الأزور الثانوية للبنات في

محافظة مادبا في الاسبوع الماضي؟ وشكراً  
معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس

شكراً معالي الدكتور عبد الله التسور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس لقد جاء سعادة الزميل عبد المجيد الاقطش على ثلاث نقاط، اما الاخير منها وهي المتعلقة بالمدرسة فسيجاب عليها ان شاء الله حينما نتبين، لان معالي الوزير كما يعلم موجود في فرنسا اما عن موضوع البناء في ارض الوقف في القدس فلقد استمع سعادة الزميل الى التصريحات الرسمية التي جاءت على لسان صاحب الجلالة قائد هذا البلد وسمو الامير الحسن ودولة رئيس الوزراء وكل المسؤولين من ان موقف الاردن ثابت في موضوع القدس لا يتغير ولا يتزعزع وليس هناك من جديد على موقفنا، فاسرائيل حين تبني في الوقف الاسلامي في ابي غنيم وغيرها إنما تتجاوز القانون الدولي وهي تؤدي الى اضعاف العملية السلمية وادخال الشكوك في نفس كل شعوب المنطقة الاماله بالسلام والهدف اليه وذلك اذا كان سلاماً عادلاً ومبنياً على الشرعيه الدولية وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً الزميل طلال عبيدات

السيد طلال عبيدات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، السادة النواب

قبل فترة ليست قصيرة استمكنت وزارة السياحة والآثار مساحات من اراضي بلدة حرثا بمنطقة قويلبه الاثريه وقد تم تعويض بعض اصحاب هذه الاراضي وما زال الباقي ينتظرون. ان الملكيه مقدسه ولا تنزع الا للمصلحه العامه مقابل تعويض عادل. واذا لم يدفع التعويض في وقته فقد مبدأ العداله فالاراضي ترتفع اسعارها بسرعه والمالكون لا يستطيعون استبدال اراضيهم المستملكه بغيرها هل يجوز للحكومه ان تظلم من تسهم اراضيهم في خدمة اهداف الدوله.

الامر الاخير. ان اثار قويلبه موضوع البحث اثار هامه تضاهي اثار جرش وغيرها. وهي لم تحظ باي رعايه من الحكومه ولا اعرف الاسباب والمسببات علما بان المنطقه تمتاز بانها اثريه وسياحيه وذات طبيعه جميله وطقس بديع فمتى نرى للحكومه اثرا في رعايه اثار هذه المنطقه.

وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً معالي وزير السياحة والآثار

معالي وزير السياحة والآثار

سعادة السائب ناقشني في الموضوع مرارا والحقيقه القويلبه هي من الاماكن السياحيه الهامه في الاردن وهذا معروف للجميع ولها برنامج

ولكن هذه المدينه المظموره لا يمكن العبث بها بمشاريع صغيره، يجب ان يبدأ العمل ضمن خطه كامله لتطوير هذه المدينه وهذا ليس بعيد عن بال وزارة السياحه والآثار هناك حفريات تتم الان لتحديد بعض الاماكن الخاصه في المدينه واعتقد ان هذه المدينه ستجد نفس الرعايه والاهتمام في القريب العاجل كما حظيت كل المدن التاريخيه الاردنيه.

بالنسبه للشق الاول موضوع الاستملاك الحقيقه نتقدم دائما دائره الآثار بتخصيص مبالغ لدفع ثمن الاستملاكات وللأسف ان هذه المبالغ التي تصدر في موازنة الاستملاك الخاصه بالآثار لا تفي بالحاجه ككل عام، وبالتالي هذا ليس ذنب دائره الآثار سنتابع الموضوع معالي الرئيس والاخوه الزملاء وان شاء الله سنجد حل لهذه المشكله وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش

معالي الرئيس، حضرات النواب

في الوقت الذي يتناول فيه الصهانيه على الارض العربيه في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، يدنس ارضنا رئيس وزراء العدو نتتياهو الذي قال يوم كان قائدا للمعارضه بعد زيارته الاردن (انه عائد من اسرائيل الشرقيه) يعني الاردن.

نتتياهو هذا هو نفسه الذي يقود حملة الاستيطان في القدس ويجعل بتهويد المدينه المقدسه، ويشرد

هكذا من الأهل

عرب الجهابين حيث رأينا مقاومتهم للاحتلال على شاشات التلفاز ورأينا النساء يكيبن لقرارات ننتياها وشارون وإذا كانت الخطب السياسية العربية قد امتلات بالحديث عن القدس ومكانتها وأهميتها فما هو المأمول من نتياها الذي يقول بوحدة القدس كعاصمه ابدية موحده لدولة العدو.

ان القدس هي جوهرة فلسطين ولا يمكن لمسلم ولا لعربي ان يقبل بالتفريط بها. القدس رمز وحدة المسلمين والمسيحيين يوم فتحها عمر واستلم مفاتيحها من القاده المسيحيين الذين اشتراطوا ان لا يسكن معهم في القدس يهودي واحد كما تشير الى ذلك العهد العبريه.

ان القدس قبلة المسلمين الاولى ولا يمكن ان يتحقق ما يسمى بالسلام في المنطقه في ظل غطرسة نتينياها وزمرته. وانني اذ اتحدث عن القدس فانني استذكر كلمات قالها الحسين في حق القدس بالنص (الارض ارضنا والقدس قدسنا ولن نفرط بذرة من ترابها الطهور) التفريط بالقدس تفريط بقبلة المسلمين الاولى، وتفريط بسورة الاسراء، وتفريط بالمقدسات الاسلاميه والمسيحيه، وتفريط بجميع الانبياء.

انني اطالب المجلس الكريم ان يصدر بياناً يرفض فيه الاستيطان اليهودي بشكل عام وعلى وجه الخصوص في القدس التي يستعد اليهود

لمناقشتها عبر ما يسمى بالمرحلة النهائية للتفاوض. ان بياناً يصدر عن مجلسنا هذا لهُو

اقل القليل فيما يمكن ان تقدمه للقدس وأهلها

شاكراً كل من يثني على اقتراحي وشكراً.

اصوات: نثني

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور عبد الله النسور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

لا يمكن ان تمر مداخلة الزميل الدكتور بسام العموش دون ان اجيب عليه ان موقف المملكة الاردنيه الهاشميه من القدس لم يتغير ولم تختلف لهجة صاحب الجلالة لا اليوم ولا غدا ولا بعد غد وتصريحات جلالته اول امس في مطار عمان لدى عودته لا تخرج ابداً عن نطاق ما تفضل به الزميل الدكتور بسام العموش القدس في ضمير الحسين وفي ضمير هذا البلد، وموقف هذا البلد منها لا يتغير ابداً وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً زملاء ملاحظه ذكرناها مراراً فقط اود ان اؤكد عليها، ان الهواتف داخل هذه القاعه مزعجه جداً لذلك الامل من الزملاء اللي معهم الهواتف النقاله ان يخلوها او يخلوها خارج القاعه، الزميل فواز الزعبي.

السيد فواز الزعبي

شكراً معالي الرئيس

ان الدستور الاردني وفي ماده السادس منه بين ان الاردنيين امام القانون سواء لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات، وان الدولة تكفل لهم العمل والتعليم ضمن حدود امكانياتها مع ضمان

تكافؤ الفرص لجميع الاردنيين. ومن هذا المنطوق فان التمييز بين المواطنين الذين حصلوا على شهادات جامعيه من منطلق الدول التي تخرجوا منها، واعتبار ذلك عائقاً او مبرراً لعدم اعطائهم الفرصه التي نادى بها الدستور مخالفة واضحة، ولا تحتاج الى تفسير.

فبينما يتسابق بعض اصحاب المعالي المغرمين لتعيين فقط من هم خريجي امريكا بغض النظر عن معرفته وخبرته في مجال العمل، نجد ان خريجي بعض الدول من اوروبا الشرقيه يحرمون من هذه الفرص وتجد ان المسؤول المعني يعتذر بزعمه اننا نريد خريجي الجامعات الاردنيه، وبلايت ذلك صحيحاً.

وهنا اسأل هؤلاء المسؤولين الا تعلم كم هو الشقاء الذي عانى هؤلاء الطلاب في ديار الغربه حتى جاوا متعلمين مسلحين بالعلم، كم هي الاموال التي انفقوها من اجل ان يعودوا لوطنهم وقد ادوا الواجب الذي عليهم.

الم يعلم المسؤول ان الاباء والامهات حرموا انفسهم حتى من لقمة العيش من اجل توفير التمويل لابنائهم، هل تعلم ايها المسؤول انه ما تخرج الابن حتى باع الاب ارضه وعود الحرائه وجزء من منزله الذي يقطن.

لماذا يحرم هذا الخريج ما دمن لا نوفر له الفرصه في بلده، وهل اصبحنا نقوم بالجامعات والدول على مزاجنا واهوائنا، خاصه اذا علمنا انه من لا يحصل على معدل اكثر من (٨٥٪) لا

يدخل الجامعات الاردنيه، فابن سيذهب هذا الجيش من الخريجين!!؟؟

لا نريد من اصحاب المعالي الا العدل، والمساواه، وان يرحموا المواطن المعذب الذي اصبح يرتضي بالوهم ويتعايش مع اليأس المخدر، افلا نرحم الناس ليرحمنا الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

شكراً معالي الرئيس

كنت اود ان اتحدث في القضيه التي تحدث فيها اخي الدكتور بسام العموش اما وقد تحدث بالامر وقد كفاني ومثلي وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الحقيقه لدي العديد من الزملاء طالبين الحديث تحدث في هذه الجلسه سبع زملاء والموجود عندي حوالي ١٨ زميل طالبين الحديث والرأي لكم، الزميل المصالحه

السيد هاني المصالحه

بسم الله الرحمن الرحيم معالي الرئيس، الزملاء المحترمين

ان القطاع الزراعي يستجد ويستصرخ اصحاب الضمان الحيه في اردن الحسين الانتفات اليه ولو من باب الشفقه هذا القطاع معالي الرئيس ما انفك يعاني من الكوارث والويلات وينادي

هكذا من الأهل

اصحاب الهمم والنخوة لتضميد جراحه قبل ان يشيع لدار الآخرة.

معالي الرئيس

لقد حل بهذا القطاع مؤخرا كارثة الصقيع والتي اجزم ان احدا لا يهتم بها ولا يلتقي لها بالا بعد ان اصبح حال الزراعة المزارع في بلدنا امرا طبيعيا، اننا نتساءل نحن القادمين من مناطق الزراعة والمزارعين لماذا لا تجد مطالبنا لهذا القطاع الاهتمام والعناية وحتى الشفقة على احواله.

معالي الرئيس

المزارع على الرغم مما اصابه يلاحق امام المحاكم والحكام الاداريين ويطالب بتسديد الديون للمؤسسات الحكومية الدائنة فمن اين له المال لتسديد تلك الديون اهل يسرق؟! هل يصل به الامر لبيع نفسه او ابنائه؟!؟

معالي الرئيس

في الدول الاخرى عندما تحل كارثة بمنطقة ما تهرع المؤسسات العامة والخاصة للمساعدة بالتخفيف عن المتضررين ولو من باب الموااساة اما عندنا وللأسف لا نسمع اي كلمة تواسي هذا القطاع وتشد من ازره والامر من كل ذلك ان المؤسسات الدائنة تضغط بكل الوسائل المتاحة على المزارعين لتحصيل ديونها واذا كان الامر لا بد منه وحتى نريح المزارع من عناء المجازفة، اسمحوا له ببيع ارضه حتى يريح ويستريح، ان ما يدعوني للتناول هي ثقتي الكبيرة بدولة رئيس الوزراء والحكومة الموقرة

وعلى راس الجميع جلالة الملك الحسين المعظم بان يلقي هذا الموضوع الاهتمام الكبير والمعالجة الحكيمه وانشد دولة الرئيس ايضا باسم المزارعين مربى الماشية ان تقوم وزارة المالية بصرف الدعم النقدي المقرر لهم والذي التزمت به الحكومة امام المجلس الموقر وقفنا لله جميعا لخدمة بلدنا الغالي بقيادة الحسين الباني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور محمد عويضة

الدكتور محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

لقد اثار موضوع اعتصام المهندسين بالامس وتعامل الحكومة معه حفيظة قطاع هام من موظفينا.

ان الحكومة من خلال لجنة التنسيق قد اتفقت مع ممثلي النقابات على العلاوات الموحدة وعلى انصاف المهنيين بشكل عام وصدر التعميم من رئاسة الحكومة على الوزارات المعنية بذلك، لكن الحكومة لم توف بالتزاماتها واخذت تسوف بجميع تعديل الانظمة واللوائح والتعليمات ومن قبل كانت الحكومة قد اتفقت مع اطباء الصحة على منحهم علاوات على الراتب الاجمالي ثم اخذت الحكومة تسرب كلاما عن علاوات على اساس الراتب الاساسي ولم يظهر هذا ولا ذاك

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

معالي الرئيس لقد اثار الزميل جملته من المواضيع في أن واحد وهو يعلم تمام العلم بأن الحكومة قد شكلت لجنة وزارية تضم خمسة وزراء برئاسة معالي وزير الاشغال العامة للتعامل مع هذا الموضوع وبصوره جديده وبصوره احترمت فيها الحكومة التزامها حين ابرمت اتفاقا مع المجموعه التي مثلت هذه الاطراف اما نقابة الاطباء فكانت مطالباتها معقوله وجرت لذلك الاستجابة اليها لانها واقعيه واما فيما يتعلق بنقابة المهندسين فلقد اعادت الحكومة النظر واستصدرت قرارا قبل العيد باعادة النظر في العلاوة ورفعتها الى الرقم التي تعلمون وهو (١٢٠٪) ولكن خزينه الدولة والموازنة التي اقررتوها معالي الرئيس هي بين ايديكم وارجو من الزميل عضو مجلس النواب القائم على تطبيق القانون، ومن القوانين التي هو قائم على تطبيقها قانون الموازنة العامة ليريني ويرى المسؤولين من اين يريد ان ينفق على هذا الباب وانا بانتظار الجواب من سعادة النائب الزميل واذا ما بادرنى بالجواب فسوف اناقشه مقترحا هذا وقد جرى الاعتصام يوم امس بصوره حضاريه وبصوره قانونيه وان نظام الخدمة المدنية الذي هو بقوة القانون موجود امامكم فيما اذا كان يحق للموظف العام ان يضرب ام لا، وانا اريد من سعادة النائب ان

حتى وان العلاوات حق لسائر المهنيين بما فيهم المهندسون لكن الامر الذي تغفله الحكومة هو علاوات سائر الموظفين هؤلاء الموظفون الذين يقاسون مرارة العيش هم وعائلاتهم بسبب تآكل رواتبهم وارتفاع الاسعار المجنونه.

وما قامت به اجهزة الحكومة من اجراءات لمنع المهندسين من المشاركة في اعتصامهم المشروع وهو حق كلفه لهم الدستور وقانون النقابة حيث قامت اجهزة الحكومة بانزال المهندسين القادمين من الكرك في الطريق واعادت الحافلات فارغه الى الكرك كما قامت باعادة الحافلات بركابها الى اربد في هذا الجو الماطر القاسي.

ثم ان ما ذكر على لسان معالي وزير الاشغال العامة من امكانية مساهلة المهندسين الموظفين الذين شاركوا في الاعتصام كما قامت وزارة الاشغال العامة والاسكان باغلاق البوابه الرئيسيه وانا شهدت هذا لمنع المهندسين الذين خرجوا وشاركوا في الاعتصام من العودة الى عملهم او لمعرفتهم من اجل محاسبتهم.

هذه الممارسات تحتاج الى وقوف عندها ومساءلة الحكومة عنها.

انني اطالب بان توفي الحكومة بالتزاماتها وبلا تسويف وان تقوم الحكومة بالوفاء بما التزمت به الحكومات السابقة من اعادة النظر برواتب الموظفين سنويا وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي الدكتور عبد الله النصور

هكذا من الأهل



يبرز لي سنده فيما اذا كان ذلك ممكناً، ان هذا البلد هو دولة قانون هذا بلد ليس دولة رغبات وليس دولة مطالبات وليس دولة اضرابات هذا دولة معقولييه وموارد محدوده ان الجميع يعلمون ارقام البطالة في هذا البلد، وانا اريد من سعادة الزميل ومن غيره ان يعطيني اولوياته، ايهما يفضل :

ان يزيد راتب موظف حتى وان كان لا يكفي ام يريد ان يسد رمق عاطل عن العمل مضى عليه احيانا اكثر من عشر سنوات وسعادة الزميل من منطقتي الانتخابيه وهو يعلم ان هؤلاء كثر وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الشيخ عبد المنعم ابو زنت

السيد عبد المنعم ابو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

اولا : بتاريخ ١٣-٩٧/٢/١٤ يومي الخميس والجمعه حرمت الطفيله من الوقود بجميع انواعه فمسؤولية من في هذا الصنيع؟ واخشى ان ينقطع الماء غذا ويحبس الهواء بعد غد.

ثانيا : نظام الفترتين لابنائنا وبناتنا في المدارس وبخاصه في الشتاء وكم تمثيت على الحكومه ان تتدب بعض وزرائها ليروا مناسي الظلام لدى خروجهم من المدارس.

اليست يا حكومة المسارعة في بناء المدارس وتوسعة الموجود منها احق من الحقائق وثق الاتفاق لتجميل العاصمة؟

(ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء)

ثالثا : انني اتساءل كيف يستقبل رئيس حكومة العدو في هذا اليوم وبعد تصريحه باننا سنستمر في بناء المستوطنات في القدس وغيرها دون قيد او شرط.

لذلك : ان حضور رئيس حكومة العدو ليعتبر تحديا للمسجد الاقصى مسرى النبي سيدنا محمد ومهد اخيه سيدنا عيسى عليهما الصلاة والسلام ان استقبال الحكومة لنتنياهوو تعطيه الشرعيه والمباركه في اقواله الظالمه وافعاله الجائره وبخاصه ضد مقدساتنا في فلسطين الرسل والانبياء.

واذكر الحكومه بموقف (غويلا كوهين) عضوة الكنيست اليهودي الصهيوني حيث قالت للرئيس الامريكي الاسبق كارتر لدى مباركته لبرلمان العدو بمعاهدة كمب ديفيد سنة ٧٩ : رفضه مصافحته ممزقه وثيقه المعاهدة في وجهه قائلة له : انني لا اصافح من لا يخلص الولاء لاسرائيل. وصدق الله العظيم : (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم)

راجياً الحكومه الرد المنطقي دون ان يتمترسوا وراء ذلك البلاد وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي الدكتور عبد الله النصور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

يعني سعادة الزميل ابو زنت سنجابيك وايضا نجاب على اسئلة، وصاحب الجلالة يعني لنا كل المعزة والاحترام اذا تمترسنا من خلفه نحن وانت على فكره ولكن دع صاحب الجلالة جانباً والموضوع لدينا جوابه وانت تحدثت في ثلاث نقاط سعادة الزميل :

الموضوع الثالث وقد جرى التعليق عليه بعد ان تحدثت سعادة الزميل الدكتور العموش ولا اضافته لدي على هذا الموضوع.

موضوع الطفيله في مكتبي معالي رئيس المجلس اجرينا الاتصالات للتأكد من ان اجراءات الحكومه من وجود كل المواد والمحروقات في محافظة الطفيله موجوده وكان ذلك بحضور معالي رئيس المجلس واؤكد للزميل انه لا صحة في الوقت الحاضر لنقص هذه المواد ونحن مسؤولون عن هذا الموضوع.

موضوع الغرف الصفيه من الانصاف ان نذكر لهذا الدوله ان الغرف الصفيه ان المدارس ذات الفترتين قد نقص عددها في هذه المملكه من (٧٠٪) الى اقل من (١٠٪) في الوقت الماضي ولان تمر ثلاثة سنوات بعد هذا اليوم وتكون في المملكه أي مدرسه من ذوات الفترتين ان استطاعت حكومة المملكه الاردنيه الهاشميه عبر هذه السنوات بتوفير الابنيه المدرسيه كان معجزه

بكل المقاييس وهي اشرف نعتز بها حتى وصلت نسبة التعليم في بلدنا الى (٩٠٪)

متجاوزين بذلك كل اقطار العالم الثالث دون أي استثناء وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، نعود الى جدول الاعمال

السيد الامين العام

١- الكتب الواردة.

أ- كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكالة رقم (١١١٧) تاريخ ١٧/٢/١٩٩٧ والمتضمن مشروع قانون التعاون لسنة ١٩٩٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ت ع ١-١١١٧

التاريخ ١٠/١٠/١٤١٧

الموافق ١٧/٢/١٩٩٧

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم ب (٢٠٠) نسخه من مشروع (قانون التعاون لسنة ١٩٩٧) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٤، مع الاسباب الموجبه له رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء بالوكالة

نسخة/ الى دولة رئيس مجلس الاعيان مع

نسختين من المشروع.

هكذا من الأهل



## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧

## قانون التعاون

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التعاون لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المؤسسة : المؤسسة التعاونية الاردنية

المجلس : مجلس ادارة المؤسسة

الوزير : رئيس الوزراء او من ينوبه من الوزراء

المدير العام : المدير العام للمؤسسة

المادة ٣- أ- تنشأ بموجب احكام هذا القانون مؤسسة تسمى (المؤسسة التعاونية الاردنية) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وقبول الهبات والتبرعات ولها ان تقاضي وتقاضي وينوب عنها النائب العام او المحامي العام المدني في القضايا القانونية والحقوقية المتعلقة بها، ولها ان توكل عنها أي محام .

ب- يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في مدينة عمان ولها ان تفتح فروعاً لها في انحاء المملكة بقرار من المجلس .

المادة ٤- تتولى المؤسسة الاشراف على القطاع التعاوني وتعمل على تنميه ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للتعاونيين والمجتمعات المحلية وتعزيز الاعتماد على الذات لتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات .

وتحقيقاً لهذه الاهداف تتولى المؤسسة القيام بالاعمال والمهام التالية :-

أ- تسجيل الجمعيات والاتحادات التعاونية والاشراف عليها .

ب- تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات والاتحادات التعاونية

ولاعضائها متابعة ومراقبة حساباتها والتصديق على ميزانياتها .

ج- تقديم الدعم الفني للجمعيات والاتحادات التعاونية لتيسير اتصالها بمصادر

الاقراض ولتأسيس صناديق تعاونية نوعية او عامة بهدف تمويل

مشاريعها .

د- تنظيم دورات التدريب والتعليم التعاوني لاعضاء الجمعيات والاتحادات

التعاونية والعاملين فيها بما في ذلك تأسيس المعاهد التعاونية ومراكز

التدريب لهذه الغاية .

هـ- نشر الثقافة التعاونية بوسائل الاتصال المختلفة مع المواطنين .

و- اعداد مشاريع التشريعات المتعلقة بالقطاع التعاوني في المملكة .

ز- التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتمكين الجمعيات والاتحادات

التعاونية من تنفيذ برامجها التنموية في مختلف القطاعات .

ط- الاشتراك مع الجمعيات والاتحادات التعاونية بتمثيل القطاع التعاوني لدى

المنظمات العربية والاقليمية والدولية الرسمية والاهلية .

المادة ٥- أ- يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة يتم تشكيله على النحو التالي:-

١- الوزير : رئيسا

٢- المدير العام : نائبا للرئيس

٣- الامين العام لوزارة الزراعة : عضوا

٤- الامين العام لوزارة المالية : عضوا

هكذا من الأهل

٥- الامين العام لوزارة التخطيط: عضوا

٦- المدير العام لمؤسسة الاقراض: عضوا

الزراعي

٧- المدير العام للمؤسسة العامة: عضوا

للاسكان والتطوير الحضري

٨- رئيس الاتحاد العام التعاوني: عضوا

الاردني

٩- ثلاثة اشخاص من ذوي: اعضاء

الخبرة يعينهم مجلس

الوزراء بناء على تنسيب

الوزير لمدة سنتين

قابلة للتجديد.

ب- تحدد مكافآت اعضاء المجلس مقابل حضور الجلسات بقرار من مجلس

الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

المادة ٦- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:-

أ- وضع السياسة العامة للمؤسسة.

ب- التنسيق مع الجمعيات والاتحادات التعاونية لاعداد الخطط والبرامج

للقطاع التعاوني في المملكة.

ج- دراسة واقرار مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها الى مجلس

الوزراء لاعتماده.

د- اقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

المادة ٧- يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه مرة كل

شهرين على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعه

قانونيا اذا حضرته اغلبية اعضائه على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم ويصدر قراراته بالاجماع او باغلبية اصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

المادة ٨- يعين المدير العام ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية وينهى خدماته بقرار من مجلس

الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقتزن قرار التعيين بالارادة الملكية السامية.

المادة ٩- يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية:-

أ- تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة التي يضعها المجلس والقرارات التي يتخذها.

ب- ادارة اعمال المؤسسة والاشراف على موظفيها وشؤونها المالية والادارية.

ج - وضع البرامج التي من شأنها تحقيق اهداف المؤسسة ومهامها وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها للمجلس.

د - اعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضه على المجلس.

هـ - أي مهام اخرى يكلفه المجلس بها او تناط به بمقتضى الانظمة التي تصدر بموجب هذا القانون.

المادة ١٠- تتكون الموارد المالية للمؤسسة من المصادر التالية :-

أ- ما تخصصه الحكومة لها في الموازنة العامة.

ب- الهبات والمنح والمساعدات التي تقدمها المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية ويوافق عليها المجلس.

ج- ريع اموال المؤسسة المنقولة وغير المنقولة.

د - مايؤول اليها من اموال المنظمة التعاونية الاردنية.

هكذا من الأهل

المادة ١١- تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها .

المادة ١٢- تسري على المؤسسة الانظمة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللوازم والاشغال والموظفين المطبقة على الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ١٣- تعتبر اموال المؤسسة اموالا عامة وتحدد اجراءات وطرق تحصيلها والجهات المخولة بالتحويل في المؤسسة بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٤- تتمتع المؤسسة والاتحاد العام التعاوني الاردني المنصوص عليه في المادة (١٨) من هذا القانون الاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والديون الحكومية .

المادة ١٥- تخضع حسابات المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة .

المادة ١٦- أ- تحدد بأنظمة تصدر لهذه الغاية الاحكام والاجراءات المتعلقة بتأسيس وتسجيل الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية والقنوع وجميع الامور المتعلقة بها وشروط العضوية فيها واسلوب ادارتها وحلها والتصرف باموالها وكيفية تشكيل الهيئات العامة لها ومجالس ادارتها واجتماعاتها والمهام المنوطة بكل منها وسائر الامور الادارية والمالية الخاصة بها وتحديد رسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراك فيها .

ب- تعتبر الجمعيات التعاونية المسجلة قبل العمل باحكام هذا القانون وكأنها مسجلة بمقتضاه .

المادة ١٧- تتمتع الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية بمافي ذلك الاتحاد العام التعاوني الاردني المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون وفروعه والاتحادات النوعية بعد الموافقة على ترخيصها وتسجيلها بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة الحق بتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وابرام العقود بمافي ذلك عقود البيع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا والقيام بجميع التصرفات القانونية والعمل على تحقيق غاياتها واهدافها بموجب هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والانظمة الاساسية والداخلية الخاصة بها .

المادة ١٨- أ- يؤسس الاتحاد العام التعاوني الاردني من جميع الاتحادات التعاونية والاقليمية والنوعية على اختلاف انواعها ودرجاتها في المملكة  
ب- يجوز لكثر من جمعية تعاونية متشابهة الاغراض والغايات والنشاطات ان تكون فيما بينها اتحادا نوعيا ، ولا يجوز ان يؤسس في المملكة اكثر من اتحاد نوعي لذات الاغراض والغايات .  
ج- لا يجوز تأسيس اكثر من اتحاد تعاوني اقليمي واحد في المحافظة .

المادة ١٩- الاتحاد العام التعاوني الاردني وفروعه والاتحادات التعاونية والجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها واغراضها هي هيئات اهلية يديرها الاشخاص المنتسبون اليها وفقا للأسس والمبادئ التعاونية والديمقراطية .

المادة ٢٠- تحول القروض التي منحت لاي مدين من المنظمة التعاونية الاردنية الى الجهة التي يحددها مجلس الوزراء بقرار يصدر عنه وتحدد الاحكام والاجراءات والشروط الخاصة بتحصيلها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

هكذا من الأصل

المادة ٢١- يلغى ( قانون التعاون ) رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٧١ والتعديلات التي طرأت عليه والانظمة الصادرة بمقتضاه كما تلغى المنظمة التعاونية الاردنية نفسها وتعتبر المؤسسة الخلف القانوني والواقعي للمنظمة التعاونية وتؤول اموالها المنقولة وغير المنقولة والحقوق العائدة اليها ومشاريعها وجميع الالتزامات المترتبة عليها الى الجهة التي يحددها مجلس الوزراء بقرارات تصدر عنه .

المادة ٢٢- مجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

#### الاسباب الموجبة

#### لمشروع قانون التعاون

١- حيث ان المنظمة التعاونية بموجب قانون التعاون النافذ المفعول كانت تقوم بالدورين الاهلي والرسمي مما كان يؤثر سلبا على اداء المنظمة التعاونية . ومن الآثار السلبية قيام بعض المشاريع التي اديرت بطريقة القطاع العام دون النظر الى جدواها الاقتصادية مما ادى الى فشل هذه المشاريع وترتب عليها خسائر كبيرة أصبحت عبئا على المنظمة التعاونية وعلى الحركة التعاونية بشكل عام .

٢- ان مشروع القانون الجديد يهدف الى تحقيق الفصل بين الدور الاهلي والدور الرسمي ، حيث سيتحقق الدور الرسمي بأقامة المنظمة التعاونية التي ستكون مهمتها رعاية الحركة التعاونية ونشر الثقافة التعاونية وتسجيل الجمعيات التعاونية والاشراف عليها ومراقبة حساباتها والعمل على تطويرها وفقا للاسس والمبادئ التعاونية والديمقراطية مع اعطاء الحرية للمتسعين الى هذه الجمعيات حق ادارتها وتشكيل الاتحادات التعاونية الاقليمية والبرعية وفقا للاحكام التي نص عليها المشروع .

#### معالي رئيس المجلس

القانون مطروح على المجلس الكريم هل يرى المجلس حالته للجنة الشؤون الزراعية؟ نعم.  
الدكتور عبد الله النصور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

معالي الرئيس لي راي شخصي يمثلني لوحدي ولا انطق به باسم احد ان قانون التعاون المعروف بين يدي المجلس الكريم ليس قانون زراعه واعتقد انه تاريخيا قد علق بقضية التعاون انها موضوع زراعي وانا اعلن امام المجلس الكريم ان النشاط الزراعي التعاوني يقل عن (١٥٪) من مجمل التعاون ولذلك فلا اعتقد انا شخصا ان اللجنة الزراعية هي اللجنة التي يجب ان يناط بها هذا الموضوع.

#### معالي رئيس المجلس

المجلس قرر لحالته للجنة الزراعية وانتهى الامر بالبند الذي يليه :

#### السيد الامين العام

ب- كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكالة رقم (١٢٠١) بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩، والمتضمن مشروع (قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧).

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

رئاسة الوزراء

الرقم ب ن ١-١٢٠١

التاريخ ١٤١٧/١٠/١٢

الموافق ١٩٩٧/٢/١٩

ابعث لمعاليكم ب (٢٠٠) نسخة من (قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٤، مع الاسباب الموجبة له رجاء حالته الى مجلس النواب للنظر في قراره، واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء بالوكالة

نسخة/ الى دولة رئيس مجلس الاعيان مع نسختين من المشروع.

هكذا من الأهل

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧

## قانون الغاء قانون بنك الاسكان

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-أ- اعتبارا من نفاذ مفعول هذا القانون يصبح بنك الاسكان المؤسس بموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ بنكا بالمعنى المقصود من ذلك في قانون البنوك وقانون الشركات المعمول بهما ، ومسجلا ومرخصا بموجبهما ، عني ان يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامة والفردية باعتبار ان ذلك من غاياته .

ب- تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر مجلس ادارة بنك الاسكان الحالي مجلس ادارة بالمعنى المقصود في قانون الشركات ويمارس اعماله وصلاحياته ومسؤولياته المنصوص عليها في قانون الشركات وفي سائر التشريعات على هذا الاساس .

المادة ٣-أ- على مجلس ادارة بنك الاسكان اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتوفيق اوضاع البنك كشركة مساهمة عامة وفقا لمتطلبات قانون البنوك وقانون الشركات المعمول بهما وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ مفعول هذا القانون قابلة للتمديد للمدة التي يحددها مجلس الوزراء ، ويعتبر البنك بعد ذلك الخلف القانوني والواقعي لبنك الاسكان بما له من حقوق وما عليه من التزامات ، ويحل طرفا في العقود والتعهدات التي كان بنك الاسكان طرفا فيها .

ب- يصدر البنك المركزي الاردني قراره في أي حالة تعترض تنفيذ أي حكم من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة بناء على طلب مجلس ادارة البنك اذا كانت من الحالات التي لا يملك صلاحية النظر فيها .

المادة ٤- يلغى (قانون بنك الاسكان) رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ واي تعديل ادخل عليه على ان يستمر العمل بالانظمة الصادرة بموجبه وتعتبر بمثابة تعليمات وقرارات صادرة عن مجلس ادارة البنك وله تعديلها والغاءها في أي وقت .

المادة ٥- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

## الاسباب الموجبة

## لمشروع قانون الغاء قانون بنك الاسكان

- كان بنك الاسكان قد انشئ بموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ وكان الغرض من ذلك تمكين هذا البنك من خلال عدة امتيازات واستثناءات دعم الحركة العمرانية والانشائية في المملكة عن طريق تقديم قروض وسلف لتمويل المشاريع الاسكانية والعمرانية الاخرى ومعامل انتاج مستلزمات البناء وقد مضى على انشائه اكثر من عشرين عاما .

- ولما كان بنك الاسكان قد بدأ عند تأسيسه بممارسة الاعمال المصرفية اللازمة لتحقيق اغراضه المشار اليها الا انه وخلال المدة المنصرمة وبموافقة من البنك المركزي قد اصبح يمارس جميع الاعمال المصرفية شأنه في ذلك شأن باقي البنوك المرخصة .

- وفي ضوء ذلك لم يعد هناك ما يوجب لامتتع بنك الاسكان بالامتيازات والاستثناءات التي نص عليها قانونه باعتبار نشاطه قد اصبح مماثلا لنشاط البنوك الاخرى وليس مقتصرًا بصفة رئيسية (كما كان سابقا) على تمويل المشاريع الاسكانية والعمرانية .

- وبما يجدر الاشارة اليه ان قطاع الاسكان سيستمر بالتشجيع والحوافز من خلال انشاء المؤسسات التي تعنى بالاسكان ومنها الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري بالإضافة الى الاعفاءات والحوافز التي يستفيد منها ذوي الدخل المحدود والمنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل المعمول به .

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس

الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس

بداية وزع هذا الملحق علينا الان ولم نتمكن من دراسته فاذا بالامكان ان نؤجله للجلسه القادمه والا فاني اطالب ببرد مشروع القانون، لان البنك الاسكان يخدم الطبقات المتوسطة وذوي الدخل المحدود في ابنيتهم نحن نعلم ان هناك توجه لدى الحكومه التخلي عن مؤسسة الاسكان وتضييق مجالها من يخدم هؤلاء متوسطي الدخل؟ من يخدم الفقراء في اسكانهم في المستقبل؟ اذا اصبح بنك الاسكان بنكاً عادياً فوائده والحكومه ما شاء الله ترفع الفوائد، وسياسة الحكومه النديه ترفع الفوائد الى (١٥٪) كيف يمكن لهذا الفقير او متوسط الدخل لديه بعض التوفير ان يكمل عليه حتى يقدر بأوي اطفاله واولاده لذلك اقترح على الزملاء الكرام رد مشروع هذا القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الراي لكم فيما يتعلق بالنقطه الاولى وانه وزع في هذه الجلسة، صحيح وقد وزعناه تحت وطأه انه امكانية ان نسرع في انجازه فقط والقرار لكم، نقطه نظام استاذ حمزه

السيد حمزه منصور

شكراً معالي الرئيس

مع الاحترام لما تفضلتم به الامر لكم قبلون او يرغمسون، اتصور ان هذا يتنافى مع منطق

الماده (٦٧) من النظام الداخلي :-

لا يوضع مشروع أي قانون قيد البحث والمذاكره في المجلس ما لم تكن نسخه عن المشروع والاسباب الموجبه لوضعه قد وزعت على كل عضو قبل ثلاثة ايام على الاقل من البدء بالمذاكره فيه.

وانا في تقديرى والتزاماً بالنظام واني حارس للنظام ارجو ان يسحب هذا البند من الجدول وان يوضع على جدول الجلسة القادمه وشكراً.

اصوات: نشي على ذلك.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبد الباقي جمو

السيد عبد الباقي جمو

هذا المشروع مقدم ليس للبحث والمناقشه انما للاحاله، المجلس يحيل هذا المشروع الى اللجنة المختصة وبعد ان يصدر قرار او تنسيب للجنة يجب ان يوزع ويصل الى يد كل نائب قبل ثلاثة ايام من طرحه للمناقشه والمداوله اما للموافق او للرفض، لذلك اقترح احاله هذا المشروع الى اللجنة الماليه وبعد ما تنتظر للجنة في المشروع، للمجلس حينذاك ان يقرر الرفض او التأييد وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين

شكراً معالي الرئيس

حقيقه انا استغرب ما ذهب اليه الزميل وهو البرلمانى المخضرم في تحليل ادراج هذا البند

على جدول الاعمال اعتقد ان النظام الداخلي حول الماده واضحه ولا اجتهد في النص . سيدي، فعلياً الالتزام بالنظام الداخلي واويد الزملاء الذين ذهبوا الى اعاده هذا البند للجلسه القادمه وشكراً.

معالي رئيس المجلس

هذا لا يحتاج الى كثير من النقاش والزملاء الذين اعتمدوا على النظام الداخلي موقفهم صحيح تماماً الحقيقه، لكنني عرضته تحت وطأة الاستعجال ان قبلتم هذا واما في معارضه وانا احترم واتحني للنظام الداخلي ونؤجله للجلسه القادمه، البند الذي يليه.

السيد الامين العام

٤- قرارات اللجان :-

١. قرارات اللجنة الاداريه :-

أ. قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٧/١/٢٩ والمتضمن انتخاب سعادة النائب السيد سليمان السعد مقرراً للجنة.

ب. قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/١/٢٩ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٩٦.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الاداريه لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩ برئاسة سعادة النائب السيد احمد الكساسبه رئيس اللجنة.

وقررت انتخاب سعادة السيد النائب السيد سليمان السعد مقرراً للجنة.

يرجى للعلم ...

امين عام مجلس النواب اللجنة الاداريه

د. محمد المصالحه

معالي رئيس المجلس

تفضل السيد المقرر

السيد سليمان السعد مقرر اللجنة الاداريه

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة الاداريه لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩ برئاسة النائب السيد احمد الكساسبه رئيس اللجنة وحضور الساده : سليمان السعد، ذيب انيس.

وتغيب عن حضور الاجتماع بمعذره السيد النائب عبد المنعم ابو زنت.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ قانون معدل لقانون التقاعد المدني.

وبعد دراسة المشروع والاسباب الموجبه له قررت اللجنة الموافقه عليه كما ورد من الحكومه.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقه على قرارها.

امين عام مجلس النواب اللجنة الاداريه

د. محمد المصالحه

ملاحظه : هناك مخالفه على قرار اللجنة مقدمه من سعادة النائب السيد احمد الكساسبه رئيس اللجنة.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ احمد الكساسبه

هكذا من الأهل

السيد احمد الكساسبه رئيس اللجنة الادارية

شكراً معالي الرئيس

بداية ما كنت اود ان اقدم المخالفه كرئيس اللجنة لكن لعدم تمكني من اقناع الزملاء فتقدمت بهذه المخالفه.

اخالف قرار الاغليه المحترمه وذلك للاسباب التاليه :-

١- ان الراتب التقاعدي يحسب على اساس اعلى راتب تقاضاه قبل احالته على التقاعد مباشره.

٢- ان الوزير المتقاعد يحسب راتبه على اساس راتبه الاساسي وهو اعلى من راتب السفير.

يحسب التقاعد على اساس انه سفير باضافه خدمته الى خدماته السابقه فان كان اعلى منح له وان كان اقل يبقى تقاعده الاصلي كوزير.

فاذا فتحنا هذا الباب فماذا بخصوص العين او النائب الذي يعين سفيراً مستقبلاً هل ستصبح خدماته وهو سفير على انها خدمات نائب عامل او عين لغايات التقاعد مع العلم ان راتب النائب او العين الاساسي اعلى من راتب السفير لذلك ارى ان يبقى هذا الامر وخالفنا لنا اللجنة، واقترح اقتراحاً بديلاً الان بعد مناقشة كثير من الزملاء

ان يعامل الوزير الذي يعين سفيراً يعامل معاملة النائب بان يحق له الجمع بين راتبه كسفير وراتبه التقاعدي.

وهذا حسماً للاشكال واذا فتحنا هذا الباب فكل نائب وكل عين يعين مستقبلاً سفيراً او غيره

ستحسب له خدمات بغير وجه حق على انه عامل وليس عاملاً، لذلك انا اصر على مخالفتي للقرار وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

الاسباب الموجبه

لمشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني  
١- انطلاقاً من مبدأ العدالة بين السفراء الذين سبق وان تقلدوا مناصب وزارية وزملائهم العاملين فان الامر يتطلب معالجه رواتبهم التقاعديه وفقاً لاسس مماثلة.

٢- ان مهام السفراء الذين يمثلون المملكة في الخارج تعتبر من المهمات التي تعكس الوجه الحضاري لها، وتساهم في تحسين العلاقات بين المملكة والدول التي يعملون فيها، الامر الذي يترتب عليه النظر في تعديل رواتبهم التقاعديه او التي ستخصص لهم، لا سيما انه قد سبق وان شغلوا مناصب وزارية قبل تعيينهم سفراء.

وتحقيقاً لذلك وضع مشروع القانون المرفق.

مشروع

قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل

كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة

المادة (١) :

موافقه بعد شطب سنة ١٩٩٦ لتصبح سنة ١٩٩٧.

معالي رئيس المجلس

الدكتور فرح الربضي

الدكتور فرح الربضي

شكراً معالي الرئيس

انا ميدانياً مع توجه الحكومه لتحسين التقاعد لاي موظف كان سواء في الخدمة العسكريه او المدنيه، واما ان تهتم الحكومه برواتب الذين تتجاوز رواتبهم التقاعديه مائتقارب (الف) دينار، وتهمل قطاعاً هاماً من الناس لا تتجاوز رواتبهم التقاعديه (٢٥) دينار اعتقد ان في ذلك نوع من الظلم والاحجاف بالنسبه لهذه الفئة، هذه رساله من احد العاملين في القوات المسلحه عمل بحدود (٢٠) سنة في القوات المسلحه واصيب اثناء خدمته، وكسر عاموده الفقري واصبح مقعداً عن العمل يتقاضى الان راتباً تقاعدياً (١٦) دينار بالاضافه الى راتب معلوليه (١٠) دينار اي مجموعه (٢٥) دينار كيف يعيش هذا الانسان المقعد بعد (٢٠) سنة من الخدمة؟ هل يدفع من ذلك اجور مواصلات حتى يصل للمدينه الطبيه حتى يتعالج كيف يمكن ان يعيش من هذه (٢٥) دينار؟ ارى ان يكون هناك تعديل شاملاً لكل

فئات الناس المتقاعدين حتى يكون هناك نوع من العدالة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، السيد المقرر

السيد المقرر

شكراً معالي الرئيس

حقيقه ما ورد على لسان سعادة النائب فرح الربضي انا شخصياً اؤيده ولكن هذا ليس محله الان يعرض علينا مشروع قانون الان اما ان نوافق عليه او لا نوافق، انا مع الموافقه عليه لانه في تحسين ايضاً لطبقه مهمه في البلد وتؤدي خدمة جليله ولكن اذا كان هناك طبقات بحاجة الى ان ننظر في اعاده جدول رواتبها او زيادتها فهذا ليس محله الان لكن انا مع اي توجه وان يكون هناك اقتراح بقانون لتشمل علاوات للاخوه الذين يتكلم بخصوصهم سعادة الاخ فرح الربضي وشكراً.

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة حول المادة مطروح للمجلس الكريم؟ موافقه.

السيد المقرر: المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة ١٨-

١- يكتسب الوزير حق التقاعد عند اعتزاله الخدمة الوزارية سواء بالاستقالة او بالاقالة اذا اكمل سبع سنين خدمة مقبولة للتقاعد، واذا نقصت خدمة الوزير الفعلية عن سبع سنين وكان

هكذا من الأهل



قد اتم ست سنوات فتحسب الفترة التي تزيد على الست سنوات والتي تتجاوز الست اشهر سنه كاملة لغاية اكمال سبع سنين فقط بشرط ان تدفع العائدات التقاعديه عن المده المضافه لاكمال السنه.

٢- بالرغم مما ورد في البند (١) من هذه الفقره يخصص لكل من رئيس الوزراء والوزير العامل في مجلس الوزراء ورئيس الديوان الملكي ووزير البلاط عند اعتزاله الخدمه وبغض النظر عن مدة خدمته راتب تقاعدي يعادل ثلث راتبه الشهري الاخير مضافا اليه ٣٦٠/١ من راتبه الشهري الاخير عن كل شهر من خدماته المقبوله للتقاعد على ان لا يتجاوز الحد الاعلى المنصوص عليه في الفقره (د) من هذه الماده.

ب- اذا اعتزل الوزير الخدمه بسبب مرض مؤيد بتقرير اللجنة الطبيه العليا فيعطى راتب تقاعد او مكافئه كما هي حاله بالاستناد الى احكام المادتين السابجه والعشرين والثامنه والعشرين من هذ القانون ولا تطبق احكام الماده الثلاثين من هذ القانون على الوزير.

ج- تضاف الخدمه المدنيه الى الخدمه الوزاريه على ان تؤدي عنها جميع العائدات التقاعديه وفقا لاحكام هذ القانون.

د- تجري حساب تقاعد الوزير على اساس ضرب عدد اشهر خدمته المقبوله للتقاعد في اعلى راتب وزاري تقاضاه عن خدمته الوزاريه وتقسيم حاصل الضرب على ثلاثيه وستين على ان لا يتجاوز راتب التقاعد (٧٥٪) خمسة

وسبعين بالمائه من راتبه الوزاري الاخير في اية حاله من الحالات ويستفيد من احكام هذه الماده من كان وزيرا عند نفاذ احكام هذا القانون.

الماده كما وردت في المشروع

الماده ٢- تعدل الفقره (١) من الماده (١٨) من القانون الاصلي باتضافه البند (٣) التالي اليها:-

٣- اذا عين الوزير سفيرا واحيل على التقاعد في الوقت الذي كان يشغل فيه هذا المنصب، فيحسب راتبه التقاعدي على اساس الراتب الذي يتقاضاه الوزير العامل، ويستوفى منه فرق العائدات التقاعديه بين راتب الوزير العامل وراتب السفير، وتحقيقا للغايات والمقصوده من هذا البند تطبق احكامه على الوزير العامل الذي كان قد احيل على التقاعد قبل العمل به. وهو يشغل منصب السفير ويخصص له راتب تقاعد او يعدل راتبه التقاعدي على هذا الاساس، على ان يسري هذا التعديل من تاريخ نشره في الجريده الرسميه، وليس من تاريخ حاله السفير على التقاعد.

قرار اللجنة  
الماده (٢):

موافقه كما وردت في المشروع

الماده (٣):

موافقه كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ طاهر المصري

دولة الاستاذ طاهر المصري

معالي الرئيس هناك مناصب كثيره يتولاها وزراء سابقون وفي هذا التعديل تميز محد. للسفراء واعتقد ان هذ التمييز سوف يفتح الباب امام شاغلي هذه المناصب الرئيسيه في الدوله لكي يطالبوا بنفس الميزه واعتقد ان منصب الوزير العامل او راتب الوزير العامل وتقاعد الوزير العامل يجب ان يبقى مميزا وان لا تتساوى به فئات الموظفين الاخرى، اذا فتحنا الباب للسفراء في هذا الوقت يعني سنفتح الباب لفئات ومناصب اخرى، ويبدو لي ان مثل هذا التعديل مفصل تفصيل لبعض الاشخاص وبعض الاسماء، انا لا اتفق مع هذا التعديل وسوف اصوت ضده وشكرا.

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور عبد الله النسر

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

أمل بعد ان اوضح رأيي اذا اقتنع دولة الاخ طاهر المصري ان يعيد النظر في موقفه والسبب هو التالي :-

الوزير المتقاعد اذا عمل سفيرا فهو يدخل في كادر جديد وهو كادر السفراء ومن المعلوم ان كادر السفراء منزلتين :-

منزله (١) للوزراء السابقين.

ومنزله (ب) فاذا دخل الوزير السابق في الفئتين (أ او ب) فينزل راتبه بعد الخدمه، صار قبوله

بمنصب سفير. هو قبوله براتب ادنى، فاذا جاء الوقت واحيل فينزل راتبه، هذا التعديل ليس موجهاً لأي شخص على الإطلاق ولا سيما مجلس الوزراء لان في الخدمه مجلس الوزراء لا يظن انه سوف يصبح سفراء قد يصبح البعض منهم وقد لا يصبح، لم يكن هذا الهدف على الإطلاق الهدف ان من يقبل خدمة السفير ينزل راتبه وحين يحال على التقاعد فينخفض راتبه بمقدار كبير هذا التعديل ماذا يقول :

اذا كان وزير سابق اصبح سفيرا واحيل فيكتسب الراتب الاصلي الذي احيل عليه قبل تركه لمنصب الوزارة ولذلك لا يوجد في أي زيادة بل الابقاء على راتب الوزير السابق.

اذا ما تحدثنا هذا التعديل نخشى على خدمة الدبلوماسية ان تحترم واحياناً انها ميزه لا يدخلها وزراء بسبب احياناً تحترم من الوزراء المميزين ومن امثلتهم دولة ابو نشأت شخصياً وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور احمد الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي

شكراً معالي الرئيس

الحقيقه يعني من الانصاف انه طالما انتقل من وزير الى سفير ان يعدل وضعه لكن المطلوب ان يعدل كل الاخرين ايضاً والحكومه تشكو الان ولا تجد موازنه حتى تلبى مطالب المهندسين مثلاً، لذلك من باب سد الذريعه كما تفضل دولة الزميل طاهر المصري من باب سد الذريعه

هكذا من الأهل

نطلق هذا الباب، والا من ناحيه منطقيه حق لكن من باب سد الزريعه وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الدكتور عبد الله العكايله

الدكتور عبد الله العكايله

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

انا اقدم المغزى من هذا التعديل وانا مع هذا التعديل، ولكن ليس للسفير فقط، حيث يحل الوزير السابق في منصب عام أي كان هذا المنصب ويقبل به ويعامل هذه المعاملة على الراتب الذي احيل عليه كوزير وليس السفير فحسب وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، نقطة نظام استاذ الكساسبه

السيد رئيس اللجنة

شكراً معالي الرئيس

يعني انا لا اعرف كيف فهم معالي الدكتور عبد الله النصور انه لا يتغير راتب السفير او الوزير اذا عمل سفيراً او يقول انه على اساس راتب لما كان عامل راتبه سابقاً نقطة النظام انه فسر تفسيراً غير الوارد في مشروع الحكومة ومشروع الحكومة يقول غير هذا.

مثال لو ان احد الزملاء كان وزيراً في حكومة وانتهى خدماته الوزارية في سنة ١٩٨٠ وكان الراتب الاساسي للوزير انذاك لفترض (٥٠٠) دينار الراتب الاساسي للوزير الان (٩٠٠) دينار عندما يعين سفيراً الان فيحسب راتبه على

اساس الراتب الاساسي الجديد اذا خدم (ست) سنوات وزير وخدم (ست) سنوات سفير بحسب له (١٢) سنة خدمه على انه وزير عامل براتب اساسي (٩٠٠) دينار وهنا كيف يعطي راتب اساسي كوزير وهو يعمل كسفير؟ لذلك لما اقترحت الاقتراح احداً من :  
لذلك لما اقترحت الاقتراح احداً من :

اما ان يشمل النواب والاعيان ايضاً لان راتبهم اعلى من راتب الاساسي للسفير تحسب خدماتهم ايضاً كأنهم نواب عاملون اسوة بالوزراء او ان يعطي هؤلاء الذين يقبلون الخدمة كسفراء وهم وزراء سابقون ان يعطوا ميزه بأن يحق لهم ان يجمعوا بين راتبهم التقاعدي وراتب السفارة ويبقى تقاعدهم على اساس المعمول به في القانون الحالي وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ بدر الرياطي

السيد بدر الرياطي

شكراً معالي الرئيس

الصحيح انا اشارك دولة الاخ ابو نشأت بأن هذا المشروع مفصل تفصيل خاص واقول بان السفير شأنه شأن أي اردني يشغل أي منصب سواء كان مدير شركة او مؤسسه يجب ان يتقاضى راتبه التقاعدي على اساس اعلى راتب تقاضاه خلال فترته وتضاف له خدمته يعني ان كان (٢٠) سنة واشتغل (٥ او ١٠) سنوات بعد ذلك تضاف هذه الخدمة ويزداد بذلك تقاعده اما ان يحسب كما ورد هنا على اساس تقاعد الوزير العامل حالياً فهذا تمييز لفئة دون اخرى، ان كان

القوانين؟ ولماذا نتناسى احوال الخزينه عندما يتعلق الامر بمصالح الطبقة العليا؟

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور محمد عويضة

الدكتور محمد عويضة

شكراً معالي الرئيس

الحقيقه هذا القانون في نقطتين فعلاً يمثلوا سابقين قانونيتين فيهم من العجب ما فيهما، التقضيه الاولى قضيه ان السفير بالذات او الوزير اذا عمل سفيراً بالذات لا ادري النقطة التي اشار اليها معالي الدكتور عبد الله العكايله انه اذا كان لا بد لماذا لا نتكلم عن الوزير اذا تولى أي مسؤوليه يقبلها، والحقيقه هذا الكلام يفتح علينا مجال كبير ربما يكون فيه شيء من النفع الان مثلاً عشرات من الوزراء ومن النواب كذلك تركوا جامعاتهم لا يعودون الى جامعاتهم لقضيه الرواتب التقاعديه فهل تقبل الحكومة الموقره ان الوزير اذا عاد الى استاذيته في الجامعه يحاسب محاسبه تقاعد الوزير العامل وتحسب له تلك الخدمة فننقذ جامعتنا باعادة عشرات من الاساتذه الذين كلفوا البلد الملايين بمثل هذا التشريع او اننا ننتظر فقط في حاله واحده او اثنين او خمسة من السفراء المعنيين ونغفل حاجه كبيره.

النقطه التي اشار اليها الزميل الدكتور نزيه قبل قليل فعلاً موقف الحكومة عجيب اذا تكلمنا عن اصحاب الدخول المتكنيه تدق الحكومة يدها على قلبها خوفاً على الخزينه واذا تكلمنا عن

الموضوع سيطبق على الجميع فيها ونعمه والا فلا ارى ان يميز السفير دون غيره وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ ذيب انيس

السيد ذيب انيس

شكراً معالي الرئيس

الحقيقه من الحق والانصاف اذا عين الوزير برتبة سفير وهي اقل طبعاً في سقف تقاعدها من الوزير واستجاب لطلب الحكومة ان يكرم وتحسب له سنوات خدمته كسفير، سنوات خدمته كوزير لماذا يظلم ما دام ان الحكومة التي كلفته بهذا العمل الذي سقف التقاعد فيه اقل من سقف الوزير العامل وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين

شكراً معالي الرئيس

الحقيقه زملائي الكرام انني استغرب كل الاستغراب عندما يسنوا قانون يتعلق بكبار القوم نفس واقع الخزينه الحزينه وندافع عنه، وعندما يتعلق الامر بصغار الموظفين امثال المهندسين بالامس تشكو الحكومة اليوم ضيق الحال من حال الخزينه لماذا لا نسمع هذه الصيحات وهذا التذمر عندما نتحدث عن امتيازات كبار الموظفين الا يكفي الساده الوزراء انه سن قانون ليس له مثيل في العالم يعطيهم الامتياز بحق الحصول على راتب التقاعد دون ان يكون لهم اية خدمه سابقه خاضعه للتقاعد؟ ولماذا كل هذه

هكذا من الأهل

المحضيين وعلية القوم والكبراء ننسى الخزينة الى آخر ذلك.

ايضا الفقرة الاخرى وهي الاخطر وهي في عجز المادة الفقرة التي تقول : يجري عليه عندما تقاعد.

يعني اذا تقاعد فلان قبل سنه او سنتين الان نريد ان نعيد له هذا الحق ونحاسبه على اساس وزير عامل لم تكن القوانين تتعامل بأثر رجعي بمثل هذا الشكل وذلك انا اطالب اما بان يكون :- للوزير اذا عين في أي عمل حكومي يرتضيه الاخر ذلك لا مانع من ان يكون هذا والا فليغني هذا القانون وشكرا.

معالي رئيس المجلس

شكرا، الحديث في محتوى الفقرة (٣) والزملاء اللي تحدثوا بين مؤيد وبين صاحب وجهة نظر اخرى وبطبيعة الحال انا لذي الاقتراحين سواء قرار اللجنة او مخالفة الزميل اللي يخالف رأي اغلبية اللجنة.

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

معالي الرئيس، بنت اسبابها على مبدأ العدالة وفيما اكده الدكتور عبد الله المكايله ومن ثنى علي رايه اخلاص بمبدأ العدالة ومن هذا فاني اطالب برد القانون الى الحكومة لمزيد من الدرامه لتحقيق مبدأ العدالة وشكرا.

معالي رئيس المجلس

الرد الان ليس موجود ولكن متاح لدينا ان يرس

المجلس ما يمكن ان يراه في هذا القانون سواء بالتعديل او عدم الموافقه فالراي لكم، الاستاذ منصور بن طريف.

السيد منصور بن طريف

شكرا معالي الرئيس

حقيقه لقد استمعت الى كثير من الاهتمام لما قاله معالي الاخ ابو زهير وهو دفاع منطقي وعقلاني اذا كان المقصود فقط وضع السفراء على ان لهم كادر مستقل لكن ماذا لو عين الوزير السابق قاضيا؟

ونحن نعلم ان القضاء ايضا لهم كادر مستقل الا يحتمل ان يظلم وزير سابق وعين قاضيا بان ينزل راتبه ما دام المبدأ ان ينصف الجميع فلا بد ان هناك فئه اخرى غير فئه السفراء قد تضطر مستقبلا الى ان تدرس حالتها لذلك يبدو ان هناك حاجه الى ان يشمل هذا اكثر من السفراء وشكرا.

معالي رئيس المجلس

شكرا لك، الاستاذ العكور

السيد عبد الرحيم العكور

شكرا معالي الرئيس

حقيقه ان بعض الزملاء اغثنائي الحديث لكن ارجو ان اكرر كلام ان هذا القانون فصل تفصيلا لاصحاب معالي شغلوا سابقا وزراء وسفراء ويريدون هذا الموضوع ان يعودا حتى على من كان قابعا الان في عقر داره ان يأخذ راتب وزير عامل بعد اقرار هذا القانون واعتقد ان

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

سيدي الرئيس يظن بعض المستمعين ممن ليسوا في التقاعد ولا في سنه ولا هم مختصون ان هناك انقلاباً خطيراً في رواتب الوزراء السابقين اللي هم سفراء سابقين ايضاً وهذا ليس صحيحاً ابداً لماذا هو ليس صحيحاً؟

يظن بعض المستمعين ان الان في وزراء سابقين راتبه (١٥٠ او ٢٠٠ او ٣٠٠) قبل حوالي ثلاث سنوات تقدمت حكومة دولة الاستاذ عبد السلام المجالي لتعديل قانون التقاعد كما تذكرون بحيث اصبح الوزراء السابقون الذين تقاعدوا في أي عهد مهما كانت خدمتهم طويله او اعمارهم اعيد النظر في تقاعدهم بحيث الوزير السابق يساوي في راتبه التقاعدي الوزير الحالي يعني في حكومة الدكتور عبد السلام المجالي ما في فرق بين الرواتب، يعني الوزراء السابقين رواتبهم متساويه في هذه اللحظه تقريباً واقول تقريباً لماذا ليس بدقه؟

لان في حينها وانا كنت عضو في المجلس ولم اكن عضوفي مجلس الوزراء ذاك اعدوا النظر برواتب الوزراء المتقاعدين بحيث انه في (٣) سنوات من ذلك التاريخ يتساوى الاقدمون والجدد ولذلك ربما في منتصف هذا العام جميع الوزراء السابقين لهم نفس الراتب التقاعدي ولا يوجد زياده ولا نقصان ارجو ان اوضح هذا لان بعض المستمعين يجوز يفكرون بان الوزير يزداد حالهم هذا ليس صحيحا الوزراء السابقون

اخطر ما في هذا القانون يا ريت المفصل اللي بده يصير سفير هو مفصل لمن هو الان في بيته كان سفيراً في الاردن وان يأخذ راتب وزير عامل الان، هذا اخطر ما في القضية ولذلك ارجو ان يرفض هذا القانون وان لا يقبله المجلس الكريم وشكرا.

معالي رئيس المجلس

شكرا لك، دولة ابو نشأت.

دولة السيد طاهر المصري

معالي الرئيس فاتي ان اقول في مداخلتي الاولى بان الفقرة الثانيه من المادة والتي تقول : ويخصص له راتب تقاعد او يعادل راتبه التقاعدي على هذا الاساس على ان يسري هذا التعديل من تاريخ نشره في الجريدة الرسميه وليس من تاريخ احالة السفير على التقاعد.

هذا يعني ان كل سفير وزير سابق تعين في وزارة الخارجيه بغض النظر عن المده او الزمن الذي تقاعد به هذا يعني انه سوف يأخذ راتب تقاعد وزير عامل الان، حتى لو تقاعد قبل (١٥) عام سيأخذ راتب تقاعد وزير عامل الان، هذا كلام حقيقه واعتقد انه لأول مره يمر على القوانين الاردنيه ولا اعتقد ان هناك سابقه في هذا الامر ارجو من الحكومة الموقره ان تراجع هذا الامر بدقه لان شيء ليس منطقياً ولا يجوز ان يمر على هذا المجلس مهما كانت الاسباب الموجبه او الدوافع وراء هذا التعديل وشكرا.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور عبد الله النصور

هكذا من الأهل

ان شاء الله صار له (٤٠) سنة متقاعد راتبه مثل اللي يتقاعد مبارح او اول مبارح والفرق هو سنوات الخدمة فقط هذا الايضاح الاول.

الايضاح الثاني : ان هذا موجه فقط للسفراء لماذا السفراء ولماذا لا يطالوا غير السفراء من الوزراء السابقين؟

سببه ان نظام السلك الدبلوماسي ودولة ابو نشأت كوزير خارجيه عريق يعرف انه ممنوع سفير يكون بعقد يجب ان يدخل الكادر هذه هي الوظيفة الوحيدة في كل الدولة اللي لا يجوز للانسان ان يعمل بها بعقد ولذلك اللي بده يخدم بلده ويصير سفير بده يفوت في الكادر فينزل راتبه التقاعدي نزولاً كبيراً.

ليس المقصود لا واحد في البال ولا في الذهن وانا عضو مجلس الوزراء ليس في ذهني (انا) في هذه الحكومة لا يوجد في ذهن احد ان يساوي القانون من اجل واحد هذا شيء اصغر من ان تفكر فيه ولا هو وارد ولا هو صحيح والله ما في ذهني واحد لكن اذا كان عندي وزير سابق خطه في الدبلوماسية كفوه ويقدر يخدم بلده مرحباً به يذهب ويصبح سفيراً ما ينزل راتبه ونحن نقول يحافظ على راتبه اما من اراد ان يصبح استاذاً في جامعه او مديراً او رئيساً لمؤسسة فيمكنه ان يكون ذلك بعقد هذا جوابي على مقترح معالي الزميل عبد الله العكايله اللي هو مقترح انا حبيت الموافقه عليه لكن استنكرت ان في حل لكل انسان الا السفير لان السفير ممنوع ان يصبح دبلوماسي الا في

ظل الكادر بموجب نظام السلك الدبلوماسي واستاذنا في هذا الباب ابو نشأت وانا كنت وزير خارجيه واعرف هذا عن ظهر قلب انه صحيح ولذلك ازكي السير في هذا القانون وحتى يظل سلكنا الدبلوماسي كفوه وقادر وما يكون عقوبة انه الواحد يشتغل سفيراً وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور عبد الله العكايله

الدكتور عبد الله العكايله

شكراً معالي الرئيس

اجد نفسي مرة اخرى بحاجة الى ان اوضح هذه النقطة الى الزملاء الكرام.

اولاً : انا لست مع الذين يقولون انه من اجل وزير سابق وسفير سابق جالس في بيته لان النص يقول :-

وتحقيقاً للغايات المقصوده من هذا البند تطبق احكامه على الوزير العامل الذي كان قد احيل على التقاعد وقبل العمل به وهو يشغل منصب السفير.

هل وهو يشغل انذلك؟ والا وهو الان؟ هذه واحده الامر الثاني انا مع المنطق والعدالة ان الوزير الذي يقبل على نفسه ان يشغل منصباً عاماً له كوزير شهرته الذاتية وله ايضاً حاجاته المادية اية خدمه يخدمها في منصب عام يفترض ان تكون هذه مضافه لتقاعد كوزير ولا يجوز اطلاقاً ان يحاسب على ذلك الراتب الذي يتقاضاه في الموقع الجديد.

مثلاً اذا كان سفيراً او مديراً عاماً لمصنع

معالي رئيس المجلس

اطرح الاقتراح الاخر اذا عين الوزير السابق او عضو مجلس الامه في أي عمل حكومي او في موقع عام.

من مع هذا الاقتراح؟ برفع الايدي.

السيد الامين العام: (٢٤) من (٥٢).

معالي رئيس المجلس

ولم ينجح الاقتراح السيد المقرر نقطة نظام

السيد المقرر

عندما وضعنا كلمة النواب افرض ان النائب ليس له تقاعد.

معالي رئيس المجلس

نحن لم نضع كلمة النواب نحن نقول عضو مجلس الامه، وانا اعتقد ان الامانه العامه كان عدداً دقيقاً اتمنى على الزملاء بالوقوف على التصويت على هذا الاقتراح.

السيد الامين العام : (٢٨) من (٥٢).

معالي رئيس المجلس

اذن ويقر التعديل، السيد المقرر

السيد المقرر

ما في شيء الان معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الدكتور العكايله

الدكتور عبد الله العكايله

اقتراحي وهو : اذا عين الوزير او عضو مجلس

الامه في منصب عام.

الاسمنت او مديراً عاماً للفوسفات او مديراً عاماً للاسمنده او مديراً عاماً للضمان الاجتماعي او لاي موقع يرى في ذلك الوقت ان هذا الوزير لكفاءه معينه يمكن ان يكون في هذا الموقع قبل على نفسه سياسياً ان ينزل من منصب وزير ذي ولايه عامه اكبر من منصب السفير واكبر من منصب المدير على ان لا يذهب حقه التقاعدي في الخدمات اللاحقه كذلك استاذ الجامعه اذا عاد تحسب خدماته ولكن على تقاعد الوزير وليس على تقاعد المنصب الذي يشغله انذاك هذا منطق وهذا عدل اذا عمت هذه القاعده على كل الوظائف والمراكز العامه التي يقبل الوزير على نفسه ان يليها فانا مع هذا التوجه وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، لدي تعديل مقترح وهناك مخالفة الزميل الكساسبه حول الفقره كامله وهناك اقتراح من الدكتور عبد الله.

الدكتور عبد الله العكايله

اذا عين الوزير السابق في موقع عام واحيل على التقاعد في الوقت الذي كان يشغل فيه هذا المنصب الى اخره ثم ترفع كلمة السفير حيثما وردت ويبقى الموقع العام.

معالي رئيس المجلس

اطرح الاقتراحات تباعاً بعدها اقترح الزميل الكساسبه وهو لا يقبل هذا المبدأ.

من مع هذه المخالفه؟ عد الاصوات

السيد الامين العام: (٢٠) من (٥٢).

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس

هذا الذي صوتنا عليه يا اخ عبد الله ونجح الدكتور العموش

الدكتور بسام العموش

انا لما اردت ان اتحدث في الاولى قلتم نحن لم نصلها وكنت حاجز دوري لاتحدث اللي هي في البند رقم (٢) بند رقم (٢) لم يطرح للمناقشة اللي يتحدث عن مجلس الوزراء والديوان الملكي.

معالي رئيس المجلس

اخواني القضييه تعديل مطروح صار لنا نناقش فيه اكثر من نصف ساعه وطرحناء على التصويت وصوت عليه المجلس واقره التعديل هو فقط حول الفقرة (٣). الدكتور بسام العموش الدكتور بسام العموش اقتراحي حول الفقرة (٢):

بالرغم مما ورد في البند (١) من هذه الفقرة يخصص لكل من رئيس الوزراء والوزير العامل في مجلس الوزراء ورئيس الديوان الملكي ووزير البلاط والنائب والعين عند اعتزاله الخدمه الى اخر الفقره. هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس

اخي بسام نحن ناقشنا ما هو مقترح كتعديل وهو الفقرة (٣) من المادة (٢) اللي وافقت عليها اللجنة الان اذا هناك اضافاه جديده هذا موضوع اخر لكننا انشاء هذا النقاش كنت تستطيع ان

تناقش ما رغبت في المطروح اللي هو الفقرة (٣) الوارده في المشروع اللي هو فقط فقره واحده واللي اقترته اللجنة وانت لما اردت ان تتكلم كنا في المادة الثانيه، الدكتور النصور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

سيدي الدكتور بسام انا افهم (رطنه) على زمن الجامعات اخي الدكتور بسام العامود الايمن هو نص المادة (١٨) في القانون الاصلي اللي هي مكونه من (أ/ب) الى اخر الحديث عن (أ) و (ب) في القانون الاصلي مكونه من (١/أ) ولا تعديل عليها اقلب الصفحه (٢/أ) ولا تعديل عليها المقترح اضافه (٣/أ) على اليسار ولذلك اللي على اليمين مش مطروح للبحث وممنوع بحثه قانوناً ليس معروض عليكم للتعديل وانما الامانه العامه عضت (أ/ب) لايضاح الزملاء (٣) بدها تصبح (٣) لماذا؟

فاذن المطروح للتعديل هو اضافه (٣) بعد اولاً وثانياً على (أ) من المادة (١٨) هل هذا واضح؟ صحيح ايضاحي سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

الايضاح تماماً مثل ما تفضلت دكتور ان المطروح هو اضافه بند (٣) وليس مناقشة المواد في القانون الاصلي هذا لا يمنع اذا كان هناك اقتراح باضافة على (٣) وتم التصويت على (٣). الدكتور بسام.

الدكتور بسام العموش

شكراً معالي الرئيس.

انا اعتذر منك ويمكن انا اسامعت الفهم وانا فهمت ان الفقرة (١/أ) ان النقاش فيها وسياتي (٢/أ) انا هكذا فهمت لما انت اجلت الحديث واذا كان فهمي خطأ انا اعتذر لكن اتمنى على الاخوه الزملاء وعلى معالي الرئيس ان يتاح المجال لهذا الاقتراح ان يعرض فان قبلوه قبلوه وان رده رده.

معالي رئيس المجلس

ارفع الجلسة للاستراحة ومن ثم نعود.

رفعت الجلسة للاستراحة

معالي رئيس المجلس

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

نعود الى استئناف الجلسة، انتهينا من التصويت على المادة (١) ثم المادة (٢) في المشروع وهي تعديل للمادة (١٨) والمشروع باضافة البند (٣) وقرار اللجنة عليه بالموافقه وقد تمت عليه الموافقه كما ورد من اللجنة، الحديث اثير في نقطه جديده في المشروع، استاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين

شكراً معالي الرئيس

يا سيدي اقتراح اللي تفضل فيه الزميل الدكتور بسام العموش والزميل الحشوش كان موضوع حوار بين العديد من الساده الزملاء وبين معاليك وبين معالي رئيس الوزراء بالوكالة المحترم،

وكون هناك افكار واقتراحات لها ابعاد عديده جزء منها ابعاد ماليه وجزء منها لها علاقته بالوقت والزمن وانا اريد ان اقدم اقتراح للمجلس الكريم بتأجيل النقاش في هذا الموضوع الى ان تستكمل المشاورات مع الحكومه ومع جميع الزملاء لنصل الى اقتراحات دقيقه أخذه بعين الاعتبار جميع الابعاد المتوقعه للاقتراحات المعروضه. اقتراحي يا سيدي ان نوجل البحث في هذا القانون الى وقت لاحق وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور عبد الله النصور.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

سيدي الرئيس انا يهمني ان احافظ على سلامة تطبيق النظام الداخلي، هذا البند من هذه الفقرة من هذه المادة جرى التصويت عليها اذا كان في ذهن الزميل بسام الاضافه على هذا البند اعتقد اننا نخرج عن النظام الداخلي بصوره صحيحه، وانا احكم الى الرئاسة الجليله فيما اذا كان كلامي قانوني او لا، اعيد سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

تفضل وارجو الاصغاء للزميل حتى تعرفوا بماذا تحدث.

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

سيدي ان المطروح على هذا المجلس حصراً هو العامود الاوسط في الصفحه الثانيه وهي اضافه

هكذا من الأهل

بندا الى بنود هي موجوده على اليمين وبالتالي لا يجوز الامور التاليه :

لا يجوز البحث في الاعمده التي على اليمين انا احتكم الى الرئاسة الجليله بهذا.

ثانيا : اما وقد صوتنا على البند (٣) الذي في الوسط من الفقره (١) من الماده (١٨) وتم التصويت عليها فلا يجوز في هذه المرحله اضافه تعديلات جديده مهما كان مبرراتها صحيحه ومنطقيه، والذي يتحدث به الزملاء من مقترحات جديده تتعلق بالتقاعد ليس مكانها وليس من الصحيح بحثها في ظل هذه الماده لانها اكتملت وانتهت، فاذا كان لدى الزملاء من تعديلات او اقتراحات فهناك متسع من الوقت وهناك اسلوب محدد في النظام الداخلي لاقتراحها لكن ليس بهذه الطريقه وشكراً.

معالي رئيس المجلس

هناك اقتراح اما ان نستمر في بحث هذا القانون او هناك اقتراح الزميل بسام حدادين بان نؤجل البحث في هذا القانون لاكتمال دراسته والبراي لكم، نقطة نظام استاذ مصلحه.

السيد هاني مصلحه

شكراً معالي الرئيس

الواقع ان موضوع البحث في هذا القانون لم يقل بعد، والتأجيل بعدم التصويت على الماده الثانيه، يطرح التصويت على القانون كاملاً وحيث لم نصل الى المرحله بالتصويت على القانون كاملاً فيجوز حسب النظام الداخلي لاي

شخص من اعضاء مجلس النواب ان يطلب التأجيل قبل الوصول للمرحله الختاميه وشكراً.

معالي رئيس المجلس

يعني ليس هناك نقاش في موضوع اقتراح الزميل بسام بالتأجيل واذا رغبتم بالتأجيل فهذا حق للمجلس والتأجيل لا يغير شيء في الموضوع لغايه استكمال النقاش، نقطة نظام دكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة

الماده (٧٢) ترد على معالي الدكتور ابو زهير نقول الماده (٧٢) :-

يجب على كل عضو يقترح تعديلاً للنص الاصلي او ادخال تعديل على تعديل اللجنة المختصه او اضافه مواد جديده، ان يقدم اقتراحه خطياً الى رئيس جلسه فاذا قدم الاقتراح قبل صدور قرار اللجنة يحيله الرئيس الى اللجنة المختصه، اما اذا قدم اثناء المناقشه فيجري بحثه في جلسه ويؤخذ الراي عليه، الا اذا تقرر احالته للجنة لدراسه.

والذي تقدم به الدكتور بسام العموش هو اقتراح على النص الاصلي اثناء المناقشه فينص النظام يجري بحثه في جلسه او يقرر المجلس احالته الى اللجنة لدراسه وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، نقطة نظام دكتور النور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي

هذا النقاش القضيه تحتاج الحقيقه الى اجلاء بعض النقاط سواء ما يتعلق بالقانون او ما يتعلق في امور اخرى لعله بعضها ماليه ايضاً والراي للمجلس الكريم.

اطرح اقتراح الزميل بسام بتأجيل البحث في هذا القانون، من مع تأجيل البحث؟ رفع الايدي.

السيد الامين العام : (٣١) من (٤٨).

معالي رئيس المجلس

اذن نؤجل البحث في هذه القضيه الى جلسه اخرى، البند الذي يليه.

السيد الامين العام

٢. قرار لجنة الخدمات العامه والسياحة والاثار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/١/١٣، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٦.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد فواز الزعبي: مقرر لجنة الخدمات العامه والسياحة والاثار

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٣)

اجتمعت لجنة الخدمات العامه والسياحة والاثار لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٧/١/١٣ لدراسة مشروع قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٦ برئاسة معالي السيد توفيق كرشان رئيس اللجنة، وبحضور مقررها سعادة السيد فواز الزعبي وبحضور اعضاء اللجنة اصحاب المعالي والسعاده الساده :

يعني هو من المفيد اجراء هذا النقاش الفقهي، هذا القانون مكون من بند من فقره والذي قراه الدكتور عويضة هو اذا بحث قانون برمته وبددت الحاجه الى تعديل هنا وتعديل هنا لم يبقى في هذا القانون اطلاقاً أي شيء للبحث الا للتصويت على القانون بمجمله، يعني بقي تصويت واحد وانا اعود بالراي سانلاً الرئاسة الجليله التي عودتنا دقة تطبيق النظام الداخلي :

هل حتى اذا اجلنا وانا اقول تأجيل ممكن هل يجوز فتح الفقره (٣)؟

انا اقول نعم يصح التأجيل ولكن حين نجتمع المره القادمه بعد التأجيل ليس امامنا من بديل الا التصويت على القانون برمته، وانا اسأل الرئاسة الجليله كيف ترى صحة كلامي هذا؟ وشكراً.

معالي رئيس المجلس

نقطة نظام استاذ الكساسبه

السيد رئيس اللجنة

بدي اذكر معالي الدكتور عبد الله النور المقدم اليها مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني وليس فقره من قانون اسمه قانون رقم (كذا) لسنة (٩٧) مشروع قانون معدل لقانون. وهنا لا نتحدث عن بند ولا عن فقره امامنا مشروع قانون معدل نتعامل معه كقانون حتى لو كان جزء من بند فهو عندنا كقانون اسمه قانون معدل للقانون الذي وردنا.

معالي رئيس المجلس

على اية حال هناك اقتراح من الزميل بسام بتأجيل هذا القانون والبديل الاخر ان نستمر في

هكذا من الاصل

محمد عوده اتجادات، صالح ارشيدات، احمد الكساسبه.

كما حضر اجتماع اللجنة معالي السيد محمد الذويب وزير الدولة للشؤون البرلمانية. وبعد دراسة مشروع القانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة بعد اجراء التعديلات التالية :-

اولاً :- المادة (١)

شطب عبارة (لسنة ١٩٩٦) والاستعاضه عنها بعبارة (لسنة ١٩٩٧).

ثانياً :-

١- المادة (٢) /

اضافة عبارة (بمقتضى احكام هذا القانون) بعد عبارة (تحدد مهامها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية) والوارده في بداية الفقرة (أ).

٢- المادة (٢) /

شطب كلمة (نظام) الواردة في مطلع البند (٢) من الفقرة (أ) والاستعاضه عنها بكلمة (النظام). ولذا توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس النواب لجنة الخدمات العامة د. محمد المصالحه والسياحة والآثار

ملاحظه : مخالفه مقدمه من سعادة النائب السيد احمد الكساسبه حول البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (٢) من المشروع.

الاسباب الموجهه

لمشروع القانون المعدل لقانون السياحة

١- نظراً لما توليه القطاعات الحكوميه الرسمية والاهلية المعنية بالسياحة من ضرورة الاهتمام بالسياحة في المملكة وتسويقها والترويج لها، وحشد جميع الجهود في القطاعين العام والخاص وتوحيدها وتنسيقها للاضطلاع بعملية التسويق والترويج للسياحة بشكل منظم.

٢- ونظراً لما تشهده المملكة من تدفق سياحي وما تشير اليه الدراسات الاحصائية من تزايد لهذه الحركة في المستقبل، ولدعم الثقة بمشاريع الاستثمار في السياحة القائمة والعمل على ايجاد المزيد منها.

٣- فقد اوجب ذلك كله ايجاد آليه مؤسسيه فاعله يتم من خلالها دعم الانشطة السياحية وتسويقها والترويج لها والتي ستساهم في حصول المملكة على النصيب المناسب والاوفر من الحركة السياحية ومردوداتها على التنمية الاقتصادية فيها فجاه التعديل المقترح على قانون السياحة لانشاء (هيئة تشييط السياحة) بموجبه كهيئه مستقله يساهم فيها كل من القطاع السياحي العام والخاص تقوم وزارة السياحة من خلالها بالمسؤولية التنظيمية ووضع السياسات السياحية في ضوء المصلحه الوطنية.

اما الامور المتعلقة بالاجراءات التنظيمية والادارية والمالية للهيئة وتحديد المساهمات ورسوم الانتساب والاشتراك فسيتم تحديدها بموجب الانظمة التي ستصدر بموجب القانون للغايات المشار اليها.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ احمد الكساسبه اقرا مخالفتك.

السيد احمد الكساسبه

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

اخالف قرار الاغلبية المحترم في اللجنة فيما يتعلق بعضوية الهيئة العامة، ففي المشروع والذي وافقت عليه الاغلبية المحترمة فتحت الباب لعضوية الهيئة دون ضوابط سوى ان تكون هذه المهن مرخصة كما يحددها النظام. فإذا كانت هناك جمعيات حسب القانون كما ورد في الفقرة (أ) من المادة (١٤) من القانون الاصلي، فهل تعتبر عضوية العضو في الجمعية عضوية كاملة لدخوله الهيئة أم انه يكون عضواً في الجمعية ثم ينتسب من جديد فهذا ازدواج في العضوية وازدواج في دفع رسوم الاشتراك ثم الانتساب مرة للجمعية ومرة للهيئة ثم ماذا سيكون بخصوص مجلس الادارة فلو ان عضواً في احد الجمعيات ترشح للمجلس في الوقت الذي يكون رئيس الجمعية عضواً حكماً في المجلس هل يعني ان يكون في المجلس عضواً أو أكثر من جمعية واحدة بحجة انه عضو في الهيئة؟ لذا اقترح حسماً لهذا الاشكال النص التالي :-

١. يعتبر أعضاء الجمعيات السياحية أعضاء في الهيئة بحكم القانون.  
٢. أي صاحب مهنة مرخصة وليس عضواً في أي من الجمعيات السياحية المشاركة في الهيئة.  
٣. لايجوز أن يمثل في مجلس الإدارة أكثر من

عضو واحد عن كل جمعيه من الجمعيات التي يشملها هذا القانون.

أو أقترح النص التالي :-

١. تتألف العضوية في الهيئة من الوزارة او من المؤسسات الرسمية العامة المعنية بالسياحة ومن الجمعيات والهيئات السياحية واصحاب المهن السياحية المرخصة الذين ليس لهم تمثيل في أي جمعية اة هيئة سياحية مرخصة بموجب احكام هذا القانون.

وشكراً معالي الرئيس

النائب احمد الكساسبه

معالي الرئيس

تفضل المادة الاولى السيد المقرر

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١: يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة

المادة (١): الموافقة عليها كما وردت بعد :

شطب عبارة (لسنة ١٩٩٦) والاستعاضه عنها بعبارة (لسنة ١٩٩٧)

معالي رئيس المجلس

القرار مطروح للمجلس؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة كما وردت في القانون الاصلي.

هكذا من الأصل



## المادة ١٤-

أ- تنشأ في المملكة جمعية أو أكثر للمهن السياحية، وتكون لكل منها بعد انشائها شخصية اعتبارية.

ب- تحدد بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بكيفية تشكيل مجلس إدارة الجمعية وكيفية انتخابية وعضوية الهيئة العامة لها والمهام المنوطة بكل منها وكيفية عقد اجتماعاتها وقواعد ممارسة المهنة وأدابها وسائر الأمور الإدارية والمالية الخاصة بالجمعية وتحديد رسوم الانتساب إليها ورسوم الاشتراك فيها ويجوز إنشاء اتحاد للجمعيات السياحية تكون له شخصية اعتبارية وتطبق عليها أحكام هذه الفقرة.

ج- تتولى الجمعية رعاية مصالح أعضائها والعمل على تحقيق أهدافها بما في ذلك تنمية السياحة وتنشيطها بالتعاون مع الوزارة ويكون انتساب مالكي المهن السياحية إلى جمعية السياحة الخاصة بالمهنة التي يمارسونها بعد انشائها إلزامياً ولا يسمح لأي شخص بممارسة أي مهنة سياحية إلا بعد انتسابه للجمعية الخاصة بها.

د- تعتبر جمعيات السياحة والهيئات السياحية الأخرى القائمة في المملكة عند صدور هذا القانون وكأنها منشأة بموجبها وعليها توفيق أوضاعها مع أحكامه خلال مدة لا تتجاوز ١٩٨٨/١٢/٣١، وتقديم الأنظمة التي أنشئت بموجبها إلى مجلس الوزراء لإصدارها.

## المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢: تعدل المادة (١٤) من القانون الأصلي بإضافة الفقرتين (أ) و (ب) التاليتين إليها وبإعداد ترقيم الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) لتصبح (ج) و (د) و (هـ) و (و) على التوالي :-

المادة ١٤- أ: تنشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة تنشيط السياحة) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال الإداري والمالي وتهدف إلى تنشيط السياحة وتسويقها والترويج لها، داخل المملكة وخارجها، وتحدد مهامها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية وتطبق على تشكيلاتها وعلى سائر الأمور المتعلقة بها الأحكام التالية:

١- تتألف العضوية في الهيئة من الوزارة ومن المؤسسات الرسمية العامة المعنية بالسياحة ومن الجمعيات والهيئات السياحية وأصحاب المهن السياحية المرخصة التي يحددها النظام الذي يصدر لهذه الغاية بما في ذلك كيفية تحديد نسبة تمثيل كل منها في الهيئة.

٢- تحدد بموجب نظام الأحكام والإجراءات الخاصة بإجتماعات الهيئة العامة وكيفية عقدها واتخاذ القرارات فيها ومساهمات الأعضاء من القطاعين العام والخاص في موازنتها ورسوم الانتساب إليها ورسوم الاشتراكات السنوية فيها.

٣- يكون للهيئة مجلس إدارة يحدد النظام والإحكام والإجراءات الخاصة بكيفية تشكيله وكيفية انتخاب الأعضاء فيه والصلاحيات والمهام الموكولة إليه وكيفية عقد اجتماعاته

واتخاذ القرارات فيه، وسائر الأمور الإدارية والمالية المتعلقة به.

ب- تتألف الواردات المالية للهيئة مما يلي :-

١- مساهمات الأعضاء في موازنتها.

٢- رسوم الانتساب إليها ورسوم الاشتراكات السنوية فيها.

٣- أي موارد مالية أخرى يوافق عليها المجلس.

قرار اللجنة

المادة (٢): الموافقة عليها كما وردت بعد :

أولاً : إضافة عبارة (بمقتضى أحكام هذا القانون) بعد عبارة (وتحدد مهامها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية) والواردة في مطلع الفقرة (أ).

ثانياً : شطب كلمة (نظام) الواردة في البند (٢) من الفقرة (أ) والاستعاضة عنها بكلمة (النظام).

معالي رئيس المجلس

أطرح بداية قرار اللجنة حول (١/١٤)، الاستاذ هاني مصالحة.

السيد هاني مصالحة

شكراً معالي الرئيس

الواقع هيئة تنشيط السياحة كما هو مفهوم النص القانوني الوارد إمامنا إضافة الفقرتين (أ/ب) هو إنشاء هيئة تنشيط سياحة أنيطت وفق المادة (١٤) الذي لم يجري عليها تعديل، هذه المهام بجمعية وكلاء السياحة والجمعية وفق أحكام القانون في المادة الأصلية تنشأ في المملكة جمعية أو أكثر للمهن السياحية، وإن هذه المهام مناطه أصلاً بجمعيات وكلاء سياحة سواء كانت

وكلاء سياحة وسفر أو الفنادق أو أي مهنة سياحية أخرى وأنا استغرب التعديل وإنشاء هذه الهيئة دون تعديل على مهام جمعية وكلاء السياحة الواردة في المادة (١٤/أ-ب-ج) التي تتولى الجمعية رعاية مصالح أعضائها والعمل على تحقيق أهدافها بما في ذلك تنمية السياحة وتنشيطها بالتعاون مع الوزارة وهذه المهام هي أصلاً واردة في القانون الأصلي لذا أرجو رد القانون وإعادته للحكومة وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير السياحة والآثار

معالي وزير السياحة والآثار

شكراً معالي الرئيس

استغرب طلب رد القانون والحقيقة هناك في خلط لمهام الجمعيات والمهن السياحية كما هي منصوص عليها في القانون وهو موجود معي وبين هذه الهيئة التي يطالب في هذا القانون إنشاءها هذه الهيئة ستتشكل كما وردت في القانون من القطاع العام والقطاع الخاص وسيكون هناك على القطاع الخاص والقطاع العام التزامات مالية لذلك كان لابد من هذه الهيئة المختلطة وهي تحدث لأول مرة أن ينص عليها في القانون وبالتالي هذا لا يتعارض مع الجمعيات السياحية ولا مع جمعية مكاتب السياحة والسفر التي حدد النظام أنها تكون من القطاع الخاص وإن هذه الهيئات تسعى لتحسين أوضاع مالكيها والمنتمين إليها وجزء من عملها طبعاً سيكون هو لترويج السياحة

هكذا من الأصل

الموضوع في هيئة تنشيط السياحة هو اننا الان وبعد ان اصبحت السياحة احد اهم ركائز الاقتصاد الاردني، اصبحت صناعة معترف بها لابد من تضبيب عملية الترويج للسياحة الاردنية ضمن آلية ومؤسسية تستطيع ان تواجه التحديات الموجودة في العالم كل دول العالم واقول كل دول العالم انشئت هيئات تنشيط السياحة وشاركت القطاع العام مع القطاع الخاص في تبني ترويج السياحة بمختلف انواعها في الخارج كان لابد هنا من ان نقوم بهذه المهمة هذه الهيئة تكون مختلطة بين القطاع الخاص والعام، وسيكون لوزارة السياحة الجهة المسؤولة عن السياحة حسب نظامها سيكون لها دور الرقابة ووضع الاهداف السياسية في السياحة وستكون القيادة لهذه الهيئة من قبل القطاع الخاص.

باختصار لا اجد ان هناك تعارض وهذا موجود في نص المواد بين أي جمعية من جمعيات المهن السياحية، التي هي مهن خاصة لأصحاب المكاتب الخاصة ولا تتعارض مع اهداف انشاء هذه الهيئة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الشيخ عبد المنعم ابو زنت

السيد عبد المنعم ابو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

اذا كان احد اهداف السياحة اطلاق السياح على حضارة الاردن واصالته ومن اهداف السياحة

اثره الخزينه بالدعم المالي ينبغي ان تكون الوسيله لهذه الاهداف مشروعه لذلك نظراً لاتساع او تسبب بعض الاخلاق في الامور السياحية لا بد من قيود وضوابط بالقيم والاخلاق اقترح ان يضاف بعد العبارة التي تقول : تنشأ في المملكة هيئة تسمى هيئة تنشيط السياحة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال الاداري والمالي وتهدف الى تنشيط السياحة وتسويقها والترويج لها داخل المملكة وخارجها. بعد قولنا والترويج لها داخل المملكة وخارجها اقترح ذلك القيد وفق الشريعة الاسلامية.

ونكون بذلك حافظنا على حضارة اردننا وعلى تاريخ اردننا الذي فتحه ساداتنا الصحابه رضي الله عنهم وشكراً.

اصوات: نثي

معالي رئيس المجلس

الدكتور احمد الكوفي

الدكتور احمد الكوفي

شكراً معالي الرئيس

نثني على هذا الاقتراح وازيده توضيحاً طبعاً الممارسات يا اخوان اثبتت ان هناك تسبباً والاجهزة المعنية في الوزارة والشارع العام اثبتت ان هناك تسبب والشكوى كانت مره في هذا المجلس تحت هذه القبة، ولذلك نحن لا نتحدث من فراغ وانما نتحدث عن واقع فلا بد من اضافة مثل هذا القيد حتى نحافظ على ثوابت التي نعتز بها وانها اصل من الاصول المقررة في شرعنا ودستورنا وقوانيننا وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ المصالحه

السيد هاني المصالحه

شكراً معالي الرئيس

استغرب قول معالي وزير السياحة بعدم وجود تناقض في القانون وانني اقول لمعالیه التصوص القانونية واجبه الاحترام والتطبيق والتفويض فكيف اطلب انا من الجمعيات تنشيط السياحة بموجب احكام هذا القانون وهذه المهام مناطه اصلاً بهذه الجمعيات، واطلب من الهيئة ايضاً نفس المهام واثبت ذلك عندما انيط المهام بشخصية اعتبارية معينه فلا يجوز بنفس القانون اناطتها بشخصية اخرى، وهذا هو عين التناقض اطلب بالنتيجة عدم الموافقة على المادة الثانية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر

معالي الرئيس ان هذا القانون جاء لمصلحة هذا البلد سواء في السياحة او في الترويج السياحي للمعالم الاسلامية والاثريه في بلدنا، وان هناك قوانين كثيرة في الدول المجاوره قد عدلت من اجل السياحة في بلاد الدول العربية لمصلحة بلادها واطلب من المجلس الموافقة على هذا القانون لمصلحة هذا البلد لاننا بحاجة الى تطوير السياحة والسياحة ليس كما ذكرها سعادة الزميل هي السياحة ايضاً للمعالم الاثريه والمعالم الاسلامية وهناك سفارات قد تعمل في مصلحة هذا البلد وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة ان هذا البلد ومع انني مع الزراعة والصناعة، ونحن نعلم جميعاً ان الزراعة عقيتها الماء وهي العنبة الرئيسية، والصناعة عدم وجود خامات ونحن نرى ان صناعاتنا تخرج وانا مع دعمها لكنني مع الذين يؤمنون بان مستقبل هذا البلد هو السياحة، وهنا اسأل معالي وزير السياحة حقيقة دانم نسمع من الحكومة ان الحكومة ادارتها ضعيفة ادارتها محبطة للمشاريع هي فيها ببر وقراطيه كيف هذه الهيئة التي سيهيمن عليها القطاع العام كيف ممكن ان تكون هذه الهيئة هيئة تنشيط سياحة انا اعتقد انها ممكن ان تكون هيئة احباط وتراجع للسياحة والسياحة حقيقة لا يتقنها ولا يستطيع ان ينهض بها الا القطاع الخاص لماذا لا نعطي الجمعيات الموجودة حالياً من القطاع الخاص الدعم الكافي لتنشيط السياحة، اما هذه الهيئة المختلطة من القطاع العام والخاص اعتقد ان تقي او لن تصل الى الغرض المطلوب منها وشكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور عبد الله النور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم

العالي

سيدي ليس المقصود بهذا التعديل ان ننشأ جسماً

معطلاً لا قيمة له ولا توجد له اضافة على

هكذا من الأهل

القطاع السياحي ابدأ، هذا الاقتراح بإنشاء هذه الهيئة غير الهادفة إلى الربح التي لا تهدف إلى الربح والتي تقوم بالاعمال التي لا يقوم بها مالكو المرافق السياحية والمختلفة، يعني صاحب فندق أو صاحب مكتب سياحي أو صاحب مكتب طيران ليس بإمكانه على صاحب المثال ان يشتري برنامج لترويج السياحة في الاردن يذاع في البرازيل أو في ألمانيا، ليس بإمكانه لا في قدرته ولا في مصلحته لانه هو يروج لاردن في هذه الحالة فإذا اقتنع المشاهد في البرازيل لا يأتي إلى هذا المكتب وقد يأتي لغيره أو لشركة طيران أخرى، ولذلك القانون بصفته الحاليه يقول : تنشأ في المملكة جمعية أو أكثر للمهن السياحية.

هذا القانون يسمح للمهن بينما التي نتكلم عنه اليوم هو هيئة عامة لتنشيط القطاع السياحي على النحو المعمول به في أكبر دولة سياحية في العالم وهي اسبانيا أو في إيطاليا أو في الولايات المتحدة أو في فرنسا أو في إسرائيل أو في مصر أو في كل الدول المعروفة فيها هيئة لا تهدف إلى الربح، للأسف ان القانون القديم الذي نحن نعدل فيه يسمح لأصحاب المهنة الواحدة بأن يشكلوا اتحادات أو جمعيات كل لخدمة محله أو تجارته أو قطاعه بالذات، هذا لتخدم كل القطاع في المملكة وليست هادفة للربح بالعكس كما يأتي من الفقرة (ب) الإضافية (ج) وسيكون لها ميزانية ويكون لها موارد الميزانية وبالتالي ليس فقط أنها لا تهدف إلى الربح بدها

تكون كلفة على كاهل الحكومة ولكنها بالنهاية ستصب في صالح القطاع السياحي ارجو التمييز بين (أ) القديمة في الصفحة الاولى والتي تقول:- تنشأ في المملكة جمعية أو أكثر للمهن السياحية. بينما الاضافية على الصفحة الثانية:

تنشأ في المملكة هيئة لتنشيط السياحة تتمتع بالشخصية الاعتبارية.

اصبحت مرفق عام للحكومة بينما تلك مملوكة لأصحابها ذات استقلال اداري ومالي وتهدف إلى تنشيط السياحة وتسويقها والترويج لها داخل المملكة وخارجها.

ثم تصدر لها انظمة تحدد عملها وسعادة الزميل الكريم الاخ خليل حدادين هذه اضافة، ودليلاً ايضاً ان الفقرة (١) :

تتألف العضوية في الهيئة من الوزارة ومن المؤسسات الرسمية العامة المعنية بالسياحة وبالطبع ومن الجمعيات.

بينما (أ) القديمة هي فقط للمالكين للمكاتب السياحية وهي شيء بسيط ومتواضع ونحن هنا بدنا نخطو خطوه واسعه كما وعدتكم الحكومة في بيانها الوزاري وفي خطاب الموازنه، وانتم التي طلبتم تنشيط السياحة واقامة الاطر والسماح للفعاليات ذات الطبيعة الرسمية واستجبنا لهذا الطلب احتراماً للبيان الوزاري وللمطالباتكم في الموازنه وكلمات النواب موجوده وهي في هذا الباب واعتقد ان هذا تلبية لهذا الباب وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ انور الحديد

السيد انور الحديد

معالي الرئيس حقيقه نحن بلد معروف في العالم بأن الاردن بارز من ناحية الآثار، ويقصده السياح لكن مع كل اسف دائماً نلوم وزارة السياحة لانها لا تقوم بدورها في هذا المجال وانا اعتقد ان تشكيل هيئة لتنشيط السياحة كما هو معمول في مصر كما هو معمول في كل الدول المتقدمه سياحياً وهذه فرصة نادرة، وانا اعتقد انه لمصلحة البلد ولمصلحة السياحة في بلدنا ان يكون مثل هذه المؤسسه ومثل هذه الهيئة الموجوده وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ الكساسبه.

السيد احمد الكساسبه

شكراً معالي الرئيس

اولاً : في موضوع تنشيط السياحة اذا كان اخذنا المبرر الذي قال عنه معالي ابو زهير، حتى في الجمعيات الفقر (ج) قال يكون من مهام الجمعيات تنشيط السياحة، لكن في انشاء نقاشنا مع معالي وزير السياحة والمهتمين بالسياحة من القطاع الخاص، والكل يعرف انه تبين لنا ان مكاتب وزارة السياحة الان الموجوده في كل المناطق اولاً يكلفها مالا كثيراً لو انها تريد ان تنشط السياحة خارج الاردن، لذلك اجد ان المملكة الاردنيه هي التي تقوم في التنشيط نيابه

عن وزارة السياحة ثم اتينا الى موضوع الجمعيات او ايجاد هيئة، التخوف الذي قاله الاخوان في انشاء نقاشنا سواء مع معالي الوزير او مع الاخوان في الجمعيات، ان مجلس الادارة لن تكون سيطرة حكومية علياً اطلاقاً في هذا الجانب واذا كنا في النقابات او في أي امر اخر او في اتحادات اخرى نجد انه اذا شكلت جمعيه او نقابه فلا يجوز ان يتم التمثيل للاعضاء إلا من خلال هذه النقابه، ثم نأتي الى هذا القانون ونقول انه يجوز للاعضاء قفزاً على الجمعيات يذهب وينسبوا للهيئة والاعضاء بنص القانون ملزمين ان ينتسبوا اليها، اذن ما هو دور الجمعية ها هنا؟ لا يبقى دور الجمعيه لذلك نقول نحن بأن الاعضاء المنتخبين للجمعيات حكماً يكونوا اعضاء في هذه القضية، الخلاف الذي كان بين الاخوان وانا استغرب من الاخ المقرر انه لم يذكر اسماء الاخوان من القطاع الخاص والمهتمين في السياحة ورؤساء الجمعيات الذي استدعيناهم واستمعنا الى آرائهم واكتفي بأن ذكر حضر الى اللجنة وزير الشؤون البرلمانيه والقطاع الخاص لم يذكره.

ان الاخوان في الجمعيات يرون انه نحن ما عندنا مانع كاعضاء الجمعيات بصفتنا الاعتباريه واعضائنا نصبح اعضاء في الهيئة لكن انا اقول لك اذا واحد مهني زي مهن نقليات السياحية، لا يوجد لها جمعية الان يحق لهؤلاء الاعضاء ان يصبحوا اعضاء في الهيئة الجديدة اذا تشكل لها

هكذا من الأهل

جمعية نقليات سياحية نقول تصبح الجمعية بكامل اعضائها عضواً في هيئة تنشيط السياحة، انا مع انشاء هيئة تنشيط السياحة لان الجمعيات قد تكون قاصره على ان تقوم بوحدها ولا بد من الرقابة ثم القانون يلزم وزارة السياحة بمراقبة اعمال الجمعيات مع تنشيط السياحة لكن ان لا نقفز فوق الجمعيات لانه سيحجم الاخرين عن الانتساب للجمعيات ويصبح القادر ينتسب والقادر يروج لنفسه وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الدكتور الحاج

الدكتور محمد الحاج

شكراً معالي الرئيس

في تصوري ان تأسيس هذه الهيئة سيكون عبئاً على السياحة لا تنشيط لها، المهام التي ذكرها معالي الدكتور النصور هي مهام بل يجب ان تقوم بها وزارة السياحة، وطالما ان هذه المؤسسة ليست ربحية ولا تسعى الى الربح وهي مؤسسة شبه رسمية وستكون عبئاً وهناك تداخل بينها وبين الجمعيات السياحية المختلفة، وانا اعتقد ان الجمعيات السياحية وتنشيط هذه الجمعيات وقيام وزارة السياحة بدورها في تنشيط السياحة يسد محل هذه المؤسسة ولا حاجة لتأسيسها وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الزملاء هناك قرار اللجنة وهناك اقتراح الزميل الكساسبة حول المادة وهو مرفق مع قرار اللجنة ولديه اقتراحين يا رئيس استاذ كساسبة برسنينا

على واحد من الاقتراحين، حتى نتمكن من التصويت عليه بالاضافة الى المادة كما وردت في المشروع وساطرح بداية الاقتراح كما وردت في المخالفه، تفضل استاذ الكساسبه.

السيد احمد الكساسبه

انا اقتراح الاقتراح الثاني :

الاقتراح اللي من ثلاث بنود لا داعي له، لانه ينوب او يكفي بل منه وهو تتألف العضوية في الهيئة بالوزارة.

الاقتراح الاول انا اسحبه.

معالي رئيس المجلس

شكراً، نقطة نظام استاذ هاني

السيد هاني مصالحة

شكراً معالي الرئيس

الواقع انا اقترحت عدم الموافقة على المادة والان اسحب اقتراحي واؤيد اقتراح زميلي الاستاذ الكساسبة واثنى عليه وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، اولاً اطرح المادة (١/١٤) صدر المادة لان اقتراح الاستاذ الكساسبة سيكون في (١) هناك اقتراح باضافة بعد داخل المملكة وخارجها وهو الاقتراح المقدم من الشيخ ابو زنت وفق الشريعة الاسلامية، من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

هناك قرار اللجنة باضافة عبارة (بمقتضى احكام هذا القانون) بعد عبارة (وتحدد مهامها بموجب

نظام يصدر لهذه الغاية) والموافق على ما تبقى كما جاء.

من مع قرار اللجنة؟ عد الاصوات

السيد الامين العام: (٢٩) من (٤٢)

معالي رئيس المجلس

ويقر قرار اللجنة بالمادة (١/١٤)، اطرح (١/١٤)، هناك اقتراح الزميل الكساسبه.

من مع اقتراح استاذ الكساسبة حول الفقرة (١): تتألف العضوية في الهيئة من الوزارة او من المؤسسات الرسمية العامة المعنية بالسياحة ومن الجمعيات والهيئات السياحية واصحاب المهن السياحية المرخصة الذين ليس لهم تمثيل في أي جمعيه او هيئة سياحية مرخصة بموجب احكام هذا القانون.

من مع هذا النص؟ لم ينجح الاقتراح.

اقتراح اللجنة مطروح على المجلس الكريم، من مع قرار اللجنة؟ موافقة الفقرة (٢) وتعديل اللجنة باستبدال كلمة (نظام) في (النظام) ثم المادة كما وردت في المشروع، من مع قرار اللجنة؟ موافقة.

الفقرة (٣) مطروحة على المجلس؟ موافقة.

التعديلات ككل؟ موافقة.

مشروع

قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦

قانون معدل لقانون السياحة

كما اقره مجلس النواب

المادة ١: يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم

(٢٠) لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢: تعدل المادة (١٤) من القانون الاصلي باضافة الفقرتين (أ) و(ب) التاليتين اليها ويعد ترقيم الفقرات (أ) و(ب) و(ج) و(د) لتصبح (ج) و(د) و(هـ) و(و) على التوالي :-

المادة ١٤- أ: تنشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة تنشيط السياحة) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال الاداري والمالي، وتهدف الى تنشيط السياحة وتسويقها والترويج لها، داخل المملكة وخارجها، وتحدد مهامها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية بمقتضى احكام هذا القانون وتطبق على تشكيلاتها وعلى سائر الامور المتعلقة بها الاحكام التالية :

١- تتألف العضوية في الهيئة من الوزارة ومن المؤسسات الرسمية العامة المعنية بالسياحة ومن الجمعيات والهيئات السياحية واصحاب المهن السياحية المرخصة التي يحددها النظام السذي يصدر لهذه الغاية بما في ذلك كيفية تحديد نسبة تمثيل كل منها في الهيئة.

٢- تحدد بموجب النظام والاحكام والاجراءات الخاصة باجتماعات الهيئة العامة وكيفية عقدها واتخاذ القرارات فيها ومساهمات الاعضاء من القطاعين العام والخاص في موازنتها ورسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراكات السنوية فيها.

٣- يكون للهيئة مجلس ادارة يحدد النظام والاحكام والاجراءات الخاصة بكيفية تشكيله

هكذا من الأصل

وكيفية انتخاب الاعضاء فيه والصلاحيات والمهام الموكولة اليه وكيفية عقد اجتماعاته واتخاذ القرارات فيه، وسائر الامور الاداريه والمالية المتعلقة به.

ب- تتألف الواردات المالية مما يلي :-

١- مساهمات الاعضاء في موازنتها.  
٢- رسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراكات السنويه فيها.

٣- أي موارد مالية اخرى يوافق عليها المجلس.

امين عام مجلس النواب رئيس مجلس النواب

د. محمد مصالحة م. سعد هائل السرور

معالي رئيس المجلس

الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس عندما سمع المواطنون خصوصاً في المناطق التي فيها سياحة نشيطه واثار كمحافظة جرش هرع بعض المواطنين لسماع رأي الاخوه النواب والحكومة في تشييط السياحة واستفادة هذه المدن من المرافق السياحية مادياً، وتشيط الحكومة لهذه السياحة واستفادة المدن والبلديات في المحافظات والاولية من هذا القانون، ولكنهم وللأسف الشديد.

معالي رئيس المجلس

يا استاذ سليمان اسمعك لما يكون في الموضوع اللي نحكي فيه، واعطيك الدور لكن الموضوع انتهينا منه.

السيد سليمان السعد

يا سيدي كنت انا قد قدمت سؤال.

معالي رئيس المجلس

يا سيدي سؤالك تستطيع في وقت الجلسة المحددة للسئلة ان تجيب على سؤالك مثل ما تريد، فقط الان انتهينا من النقطة.

السيد سليمان السعد

والله يا سيدي انا اعتبره قمع.

معالي رئيس المجلس

البند الذي يليه السيد الامين العام

السيد الامين العام

٣. استكمال البحث في قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/١/٩ والمتضمن مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦، اعتباراً من المادة (٢٤٦).

(القرار موزع في الجلسة الثالثة عشرة)

معالي رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة

السيد علي الشطي مقرر اللجنة المالية والاقتصادية

المادة كما وردت في المشروع

الباب الثاني عشر

الشركات الاجنبية

الفصل الاول

الشركات الاجنبية العاملة في المملكة

المادة (٢٤٦)

لغايات هذا القانون يقصد بالشركة الاجنبية العاملة، الشركة او الهيئة المسجلة خارج المملكة ويقع مركزها الرئيسي في دولة اخرى جنسيتها

احد البنوك المحلية، وتؤخذ استناداً على هذه الكفالة مبالغ كبيرة تدير اعمالها في المملكة وبالتالي في هذه الطريقة لن يدخل البلد أي عملة صعبة ورأس المال المسجل فقط هو (١٠) الاف لذلك اقترح على المجلس الكريم ان نضع حد ادنى لراسمال الشركة الاجنبية اللي ممكن ان تشتغل في هذا البلد، واذكر الاخوان بأنني اقترحت في الشركات عندما اتينا على تسمية انواع الشركات وبحثنا شركة التضامن اقترحت في حينها :

ان لا يجوز للشركة الاجنبية ان تسجل شركة تضامن وسقط الاقتراح.

الان تأتي شركة اجنبية على هذا البلد ب(٥) الاف دينار وتتشىء شركة تضامنية واصحاب هذه الشركة اموالهم في الخارج لا نطم ولا نستطيع الوصول اليها لذلك اقترحت على المجلس الكريم اضافة فقرة (د) في نهاية المادة تقول :

بعد ادنى ما يعادل (١٠٠) الف دينار على ان تحول بطرق قانونية من العملة الصعبة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور عبد الله النور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعميم العالي

سيدي الرئيس هناك قانون تشجيع الاستثمار وهو موجود هذا ليس هو القانون الوحيد العامل في المملكة وهذا يتحدث عن شكل الشركة واسلوب تسجيلها وانقضاء مدتها ورحيلها، يوجد قانون

غير اردنية، وتقسّم من حيث طبيعة عملها الى نوعين :-

أ- شركات تعمل لمدة محدودة، وهي الشركات التي تحال عليها عطاءات لتنفيذ اعمالها في المملكة لمدة محدودة ينتهي تسجيلها بانتهاء تلك الاعمال ما لم تحصل على عقود جديدة، وعندها يمتد تسجيلها لتنفيذ تلك الاعمال، ويتم شطب تسجيلها بعد تنفيذ كامل اعمالها في المملكة وتصفية حقوقها والتزاماتها.

ب- شركات تعمل بصفة دائمة في المملكة بترخيص من الجهات الرسمية المختصة.

ج- لا يجوز لأي شركة او هيئة اجنبية ان تمارس أي عمل تجاري في المملكة ما لم تكن مسجلة بمقتضى احكام هذا القانون بعد الحصول على تصريح بالعمل بمقتضى القوانين والانظمة المعمول بها.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس

المادة (٢٤٦) فيها نوعين من الشركات المسجلة لمدة محدودة وبالتالي تكون في مشروع معين، لكن ايضاً في شركات تعمل بصفة دائمة كما جاء في الفقرة (ب) ونحن لما قلنا الشركة المساهمة العامة ووضع لها راسمال وقلنا كحد ادنى (٥٠٠) الف دينار ومن الخبرة السابقة كانت الشركات الاجنبية تأتي الى هذا البلد وتسجل راسمال (١٠) الاف دينار ومن ثم يأتيها كفال من بنكها في الخارج عبارة عن ورقة الى

هكذا من الأهل

تشجيع الاستثمار وهو الذي يحدد الحدود الدنيا لرؤوس الاموال للشركات وفق طبيعة اختصاصها وانا الفت نظره بالذات واليوم بلاقي في الصحف خبر عن قرار معالي وزير الصناعة والتجارة تخفيف القيد على راس المال من (١٠٠) الف دينار للشركة الراغبة للعمل في المملكة لان الاتجاه في العالم تسمح لكل من يريد ان يستثمر ضمن خططك التنموية وترحب فيك مش تضع سقوف اللي تقول له لا تأتي ابدا على العكس الناس يتهاقنوا يا سعادة الزميل ان يأتوا بالشركات مش يضعوا سقوف ولذلك تسجيل الشركات برؤوس اموال شكلية ووهمية ليس من سلامة الاقتصاد في مال وتجربه هذا العالم اغنى من ان تطمس وبالتالي الرجاء موافقه على المادة كما جاءت.

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ هاني مصالحة  
السيد هاني مصالحة  
شكراً معالي الرئيس

الواقع اخالف الزميل خليل حدادين الفقرة (ج) من المادة: يشترط لعمل الشركة الاجنبية والهيئة الاجنبية ان تمارس أي عمل تجاري في المملكة ان تكون مسجلة بمقتضى احكام هذا القانون أي ان الشركة حتى تعمل ان تكون مسجلة بمقتضى احكام هذا القانون وسبق ان اقرينا في المواد السابقة الشروط الواجب توافرها في كل شركة من الشركات لذا اؤيد التصويت على المادة كما وردت وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

يعني في هذا النص حقيقته ان أي وافد بعدما يشتغل عامل سنه ويجمع (الف) دينار ييقدّر يسجل شركة في هذا البلد وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور عبد الله النور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

تسجيل هذه الشركة الوهمية ليس صحيحاً هذا الكلام لانه منوطه بموافقة المراقب، مراقب الشركات في وزارة الصناعة له القول الفصل يقبل او لا يقبل، ما في واحد عامل مصري اشتغل سنه وبعدين فتح شركة وهمية ولماذا يفتح شركة وهمية على فكره؟ وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور الكوفي

الدكتور احمد الكوفي

شكراً معالي الرئيس

الحقيقه الاقتراح الذي تقدم به الزميل خليل حدادين لا يتعارض مع كلام ابو زهير، هناك قانون استثمار صحيح، وهنا قانون الشركات، لكن النص عليه في الاصل وهو قانون الشركات قانون عام اولى حتى يكون القانون خاص مبنياً على القانون العام ولذلك الجد الادنى ضروري جداً لانها فترة تسجيل فكيف تسجل؟ لا بد من

وضع حد ادنى، النص عليه اساس اهم من النص عليه في قانون الاستثمار وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور محمد العويضة

الدكتور محمد عويضة

شكراً معالي الرئيس

ارجو من الزميل خليل حدادين ان يسحب اقتراحه، واظن ان الكلام هنا ليس في موضع وضع شروط على الشركة، لان الشركة لا تسجل هنا الشركة هي اجنبية ومسجل في الخارج وتمارس نشاط في الاردن وحتى تمارس نشاط في الاردن ينبغي ان تأخذ ادنا او موافقه من المراقب، لذلك انا مضطر ان اوافق معالي الوزير ابو زهير اضطراراً مش رغبة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور كمال ناصر

معالي وزير التنمية الادارية

هذه شركة اجنبية وليست شركة اردنية ولو انها تسجل وفقاً لقانون الشركات الاردنية هذه مسألة. المسألة الثانية انها تخضع للتدقيق والترخيص له شروط يخضع ايضاً لقوانين محلية سواء قانون التأمين او قانون البنوك او قانون الشركات وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ ذيب

السيد ذيب انيس

شكراً معالي الرئيس

النوع الاول من الشركات التي تقسم لقسمين،

شركات لمدة محدودة تنتهي بتلك الاعمال ما لم تحصل على عقود جديدة، هل اذا حصلت على عقود جديدة تمدد تلقائياً؟ ما فيه مدة زمنية او حصر لعدد العقود التي تحصل عليها بالتوالي يعني ممكن ان تبقى (العشرين) سنة او اكثر.

معالي رئيس المجلس

بداية اطرح قرار اللجنة في الفقرة (ا) موافقة؟ موافقة الفقرة (ب)؟ موافقة.

الفقرة (ج)؟ موافقة.

هناك الاضافة المقترحة من الاستاذ خليل وهي كما يلي :-

بحد ادنى ما يعادل (١٠٠) الف دينار.

من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

المادة ككل؟ موافقة.

المادة التي تليها السيد المقرر

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤٧)

١- يقدم طلب تسجيل للشركة او الهيئة الاجنبية الى المراقب مرفقاً بالبيانات والوثائق التالية مترجمة الى اللغة العربية على ان تكون ترجمتها مصدقة لدى الكاتب العدل في المملكة:

١- نسخة من عقد تأسيسها ونظامها الاساسي او أي مستند اخر تألفت بموجبه وبيان كيفية تأسيسها.

٢- الوثائق الخطية الرسمية التي تثبت حصولها على موافقة الجهات المختصة في المملكة لممارسة العمل واستثمار رؤوس الاموال

هكذا من الأهل

الاجنبية فيها بمقتضى التشريعات المعمول بها.

٣- قائمة بأسماء اعضاء مجلس ادارة الشركة او الهيئة المديرين او الشركاء حسب مقتضى الحال، وجنسية كل منهم، وأسماء الاشخاص المفوضين بالتوقيع عن الشركة.

٤- نسخة عن الوكالة التي تفوض الشركة الاجنبية بموجبها شخصاً مقيماً في المملكة لتولي اعمالها والتبلغ نيابة عنها.

٥- البيانات المالية لآخر سنة مالية للشركة في مركزها الرئيسي مصدقة من مدقق حسابات قانوني.

ب- يوقع طلب التسجيل أمام المراقب أو من يفوضه خطياً أو أمام الكاتب العدل من قبل الشخص المفوض بتسجيل الشركة ويجب أن يتضمن الطلب المعلومات الرئيسية عن الشركة وبخاصة ما يلي :-

- ١- اسم الشركة ونوعها ورأس مالها.
- ٢- غايات الشركة التي ستقوم بها في المملكة.
- ٣- بيانات تفصيلية عن المؤسسين او الشركاء او مجلس الادارة وحصص كل منهم.
- ٤- اية بيانات أو معلومات يرى المراقب تقديمها.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

فقط في فقرة (٢) :

قائمة بأسماء اعضاء مجلس ادارة الشركة او الهيئة المديرين.

ايضاً في (٥) مصدقة من مدقق حسابات قانوني وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الاستاذ عبد العزيز جبر

السيد عبد العزيز جبر

في تصويب اخر في المادة (٢٤٧/أ) في السطر الثالث :-

مصدقته لدى الكاتب العدل، لدى كاتب العدل.

معالي رئيس المجلس

ما هو الوارد في النص لدى الكاتب العدل سيدي الاستاذ في القانون يفتونا في هذا، الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين

سيدي في الفقرة (أ) في البند (٥) :

البيانات المالية لآخر سنة مالية للشركة في مركزها الرئيسي مصدقة من مدقق حسابات قانوني.

اقترح على المجلس الكريم ان تكون على الاقل (سنتين) وميزانيتين مش ميزانية واحدة.

معالي رئيس المجلس

انت تقترح ان تكون لآخر سنتين، الاستاذ ابو زنط.

السيد عبد المنعم ابو زنط

شكراً معالي الرئيس

عودة الى ذلك التصحيح اللغوي في (ب) حيث تكرر ذلك الخطأ المعرف لا يعرف لغة، حيث ان (الالف واللام) في لفظ الكاتب للتعريف ولدى مضافة لكاتب وكاتب مضافه الى العدل،

الدكتور احمد الكوفحي

شكراً معالي الرئيس

اخوانا الكاتب العدل والكاتب صفه والعدل صفه تنطبق على أي كاتب عدل اما كاتب العدل مصطلح والاضافة تدل على الاختصاص وتدل على العدل والتعديل كاتب العدل هي مضاف والعدل مضاف اليه.

معالي رئيس المجلس

هي مصطلح قانوني وردت في عدة قوانين (الكاتب العدل) لدي بعض التعديلات اللغوية، هناك مقترح بالتعديل في البند (١/٥) اقترحه الزميل خليل حدادين، بأن البيانات المالية لآخر سنتين بدل سنة.

من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

لدي قرار اللجنة حول الفقرة (أ) بمجملها، موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ب) بمجملها؟ موافقة.

المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤٨)

أ- للمراقب الموافقة على تسجيل الشركة او الهيئة الاجنبية او رفض التسجيل وفي حالة الموافقة تستكمل الاجراءات القانونية لتسجيل الشركة او الهيئة في سجل الشركات الاجنبية والاعلان على تسجيلها في الجريدة الرسمية بعد استيفاء الرسوم القانونية.

ب- تتبع الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة

والاضافه تفيد التعريف لذلك الادق والأحق ان يقال :- مصدقة لدى كاتب العدل.

حتى تكون اضافة الكاتب لمبدأ العدالة وليس صفة له، هذا الخطأ ورد في (أ/ب) وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور عبد الله النصور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

يعني والله انت شيخنا بس هذه لم ترتبط معك، هذه تنتمي صفات مثل قولنا الرحمن الرحيم، الكاتب العدل وليس مضافه ومضاف اليه، اسم هذه الوظيفة هي في مختلف القوانين التي مرت علينا وسوف ابرز لسماحة الشيخ عددا من القوانين اقرت في هذا المجلس وبحضوره الكريم بهذا التتالي الكاتب العدل وشكراً.

معالي رئيس المجلس

نستمع للشيخ عبد الباقي جمو

السيد عبد الباقي جمو

الواقع ابو زهير بطح ابي زنط لان هنا الكاتب العدل هو صفه وليس مضافاً.

معالي رئيس المجلس

انا لو كانت في النظام الداخلي افضل بينكم لكن في اللغة العربية ما اقدر ان ادخل بينكم، على أي حال هذا النص مر في قوانين ما زلت اذكر انه مر في قوانين كثيرة، والقانون ما راح ينتهي في هذه الجلسة ونحن لا نصوت على قضية لغوية ونحن نصوت على قوانين، الشيخ الكوفحي.

هكذا من الأصل



(أ) من هذه المادة عند اجراء أي تغيير يطرأ على بيانات الشركة المقدمة عند تسجيلها، وعليها تقديم هذه التغييرات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعها.

قرار اللجنة: موافقة

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة حول المادة بمجملها موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤٩)

أ- على الشركة أو الهيئة الأجنبية المسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون القيام بما يلي :-

١- أن يقدم إلى المراقب خلال ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية ميزانيتها وحساب الأرباح والخسائر عن أعمالها في المملكة مصدقة من مدقق حسابات قانوني أردني.

٢- أن تنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن أعمالها في المملكة في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم هذه البيانات للمراقب.

٣- للوزير استثناء أي شركة من أحكام البندين (١) و (٢) بناء على الظروف التي يقرها.

ب- للمراقب أو من ينتدبه الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها وعلى الشركة أن تضع تحت تصرفه تلك الدفاتر والمستندات.

قرار اللجنة

المادة ٢٤٩

الفقرة (أ) موافقة.

بعد شطب عبارة (بناء على الظروف التي يقرها) الواردة في البند (٣) واستبدالها بعبارة (بناء على تسبب مراقب الشركات).

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة حول المادة بمجملها موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٥٠)

أ- على الشركة أو الهيئة الأجنبية تبليغ المراقب خطياً عن التاريخ الذي تتوقع فيه انتهاء عملها في المملكة أو التاريخ المحدد لانتهاهه وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل من ذلك التاريخ، وإن ثبتت للمراقب تسوية جميع ما عليها من التزامات ترتبت على عملها في المملكة قبل الموافقة على شطب تسجيلها.

ب- تسري الأحكام العامة للتصفية المنصوص عليها في هذا القانون على فروع الشركات الأجنبية العاملة في المملكة التي يقع مركز إدارتها في الخارج.

قرار اللجنة المادة (٢٥٠) موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة حول المادة موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

## الفصل الثاني

الشركات الأجنبية غير العاملة في المملكة  
(شركات المقر ومكاتب التمثيل)

المادة (٢٥١)

أ- لغايات هذا القانون يقصد بالشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة الشركة أو الهيئة التي تتخذ من المملكة مقراً أو مكتب تمثيل لأعمالها التي تقوم بها خارج المملكة وذلك بقصد استخدام مقرها أو مكتبها لتوجيه أعمالها تلك وتسيفها مع مركزها الرئيسي.

ب- يحظر على الشركة الأجنبية غير العاملة أن تزاول أي عمل أو نشاط تجاري داخل المملكة بما في ذلك أعمال الوكلاء والوسطاء التجاريين وذلك تحت طائلة شطب تسجيلها وتحملها مسؤولية التعويض عن أي خسارة أو ضرر الحقت بالغير.

ج- يجوز تسجيل الشركات الأجنبية غير العاملة في المملكة وفقاً لأحكام هذا القانون لإنشاء مقراً لها أو مكاتب تمثيل أو إصالح خدمات أو مكاتب فنية أو علمية، وتعتبر مدينة عمان موطناً لها لغايات التقاضي.

قرار اللجنة: موافقة

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

شكراً معالي الرئيس

مع الاحترام لسعادة المقرر يعني يقرأ من شيء غير موجود بين ايدينا لم يوزع علينا شيء من

هذا، نحن امامنا مادة وجاءت موافقة اللجنة المالية والاقتصادية عليها وبالتالي هذه التعديلات تحتاج الحقيقة الى دراسة.

معالي رئيس المجلس

الشيخ حمزه المادة (٢٥١) اثناء الطباعة ساقط فقرة من المادة.

الشيخ حمزه منصور: متى وزعت عفوا؟

معالي رئيس المجلس

في الجلسة، ساقط فقرة من المادة وهي الفقرة (ج) وقرأها المقرر وإذا اردتم ان اقرأ الفقرة

(ج) ساقراها وهي كما يلي :-

يجوز تسجيل الشركات الأجنبية غير العاملة في المملكة وفقاً لأحكام هذا القانون لإنشاء مقراً لها أو مكاتب تمثيل أو إصالح خدمات أو مكاتب فنية أو علمية وتعتبر مدينة عمان موطناً لها لغايات التقاضي.

الاستاذ عبد العزيز جبر

السيد عبد العزيز جبر

في الفقرة (ب) :-

يحظر على الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة وفقاً لأحكام هذا القانون لإنشاء والصحيح انشاء مقر لها أو مكاتب تمثيل.

معالي رئيس المجلس

غيرت يا سيدي في النص المرفق في (ب)،

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

في الفقرة (ج) لإنشاء مقراً لها والصحيح مقر لها، ومقر مضاف اليه مجرور.

هكذا من الأصل

## معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة حول المادة مطروح على المجلس؟ موافقة.

## السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٥٢)

أ- يقدم طلب تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة الى المراقب مرفقاً بالوثائق والمستندات التالية مترجم الى اللغة العربي ومصدقة ترجمتها لدى الكاتب العدل في المملكة :

١- شهادة تسجيل الشركة في مركزها الرئيسي.  
٢- عقد تأسيسها ونظامها اللذان يبينان غاياتها ورأسمالها ونوعها.

٣- الوكالة التي تفوض بموجبها شخصاً مقيماً في المملكة للقيام بأعمالها وتسجيلها لأغراض هذا القانون.

٤- البيانات المالية لآخر سنتين ماليتين للشركة في بلد مركزها الرئيسي مصدقة من مدقق حسابات قانوني.

ب- يوقع طلب التسجيل أمام المراقب أو من يفوضه خطياً أو أمام الكاتب العدل على أن يتضمن المعلومات الرئيسية عن الشركة وبخاصة ما يلي :

١- اسم الشركة الأجنبية ومركزها الرئيسي وتاريخ تسجيلها وغاياتها.

٢- نوع الشركة وجنسيته وعنوانها في بلد تسجيلها.

٣- رأسمال الشركة وأسماء المؤسسين أو

الشركاء وجنسية كل منهم وحصته ومعلومات عن مجلس إدارتها.

٤- أي معلومات أخرى يرى المراقب ضرورة تقديمها.

قرار اللجنة: موافقة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

ارجو ان الفت نظر الزملاء الى البند (٤) من المادة (٢٥٢) والتي تطلب ميزانية سنتين للشركة التي سوف لا تعمل في الاردن والمادة التي قبلها الشركة التي سوف تعمل في الاردن طلبنا منها سنة واحدة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي الدكتور عبد الله النصور

معالي رئيس الوزراء بالوكالة ووزير التعليم العالي

انا مضطر ان اوضح لماذا لم نقبل اقتراح الزميل الكريم، اهم الشركات تمارس هذا النوع من العمل وهي شركات التنقيب، يعني شركة تنقيب عالمية تؤسس شركة جديدة لتأتي بالتنقيب في قطر ما لا تنقب تحت اسمها بل تكون شركة تابعة لها، وهذا هو السبب ليس لانه مخالفة الرأي لان الشركة انشئت خصيصاً للتنقيب في بلد ما، ولذلك لما نقول بدني دفاتر لسنتين انت تعوق عملك سنتين وبذلك تنتظر لما تمر السنة الثانية ويعطيك ميزانية صفر، صفر، صفر، مكرّر على سنتين ولذلك التعديل الحقيقة انه

ماليين وانها شركة ليست حديثة، النص صحيح وكل دول العالم شركات المقر وهي كثيرة نستفيد منها الرسوم وخدمة الشركات في الخارج.

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة حول المادة موافقة، موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٥٣)

أ- للمراقب الموافقة على تسجيل الشركة او الهيئة الأجنبية غير العاملة او رفض التسجيل وفي حالة الموافقة تستكمل الاجراءات القانونية لتسجيل الشركة او الهيئة في سجل الشركات الأجنبية غير العاملة والاعلان عن تسجيلها في الجريدة الرسمية.

ب- تتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر على أي تغييرات تطرأ على البيانات الرئيسية عن الشركة وعن ممثلها في المملكة ويجب تبليغ المراقب بهذه التغييرات خلال ثلاثين يوماً من وقوعها.

قرار اللجنة: موافقة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ احمد الكساسبه

السيد احمد الكساسبه

في السطر الثاني: رفض التسجيل وفي حالة الموافقة تستكمل الاجراءات القانونية لتسجيل الشركة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد

صحيح ان هذه المادة تعطي مراقب الشركات

يعوق العمل ولا يسرعه كما يتبادر الى ذهن المستمع.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

حقيقه احترم المثال التي اتى به نائب رئيس الوزراء واتى يمثل بالتنقيب عن النفط في العالم مجالات عمل لآلاف نوع من الشركات هذا البند كما تركناه على سنة وشركة تؤسس حالها في شهر (٩) وتعد لك موازنه في شهر (١٢) هذا مجال واسع حتى تأتي بالمحتالين في العالم الى هذا البلد، يأتوا غدا وستجد كثير من الشركات التي لا اصل لها في العالم نصب واحتيال مثل شركة (كور) التركية التي نصبت على وزير المياه وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور كمال ناصر

معالي وزير التنمية الادارية

سيدي هذه الشركات الصنف الثاني هي شركات غير عاملة اطلاقاً وهي تسمى الشركات المقر او مكاتب التنفيذ، لا تعمل ولا يجوز لها ان تعمل وهي مجرد مكاتب لخدمة المركز الرئيسي في الخارج لكي اؤكد على انها لها سوابق تجارية وتعمل في الخارج، هذا الفارق بينها وبين الشركة الاولى.

الشركة الاولى احيل عليها عطاء وستنفذه وهذه مسألة واقعية، الشركة الثانية هي ليست شركة تعمل بصورة تجارية او نشاط تجاري في الاردن وبالتالي بدني اتأكد من اخر سنتين

هذا من المأمول

سلطة تقديرية معينة، حيث يجوز له ان يرفض او ان يوافق، والفقرة (أ) ليس هناك اشكال كبير لكن الفقرة (ب) :

تتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر على أي تغييرات تطرأ على البيانات الرئيسية عن الشركة وعن ممثليها في المملكة.

الفقرة (أ) يجب اذا وافق مراقب الشركات ان يأخذ بعين الاعتبار مقر الشركة، عدد اسهم الشركة، عدد العاملين في الشركة، ممثل الشركة.

فاذا تغير ممثل الشركة، هنا يقول :

تتبع اجراءات الموافقة والتسجيل انا اسأل اخي مقرر اللجنة او رئيس اللجنة هل يجوز اذا تغير اسم ممثل الشركة، هل يجوز لمراقب الشركات ان يرفض هذه الشركة بناء على تغيير ممثلها؟ لانه يقول تتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر على أي تغييرات تطرأ على البيانات الرسمية بالاول له الموافقة وله الرفض.

معالي رئيس المجلس: الدكتور كمال ناصر

معالي وزير التنمية الادارية

يا سيدي حين تسجل اي شركة يتم نشر كافة اجراءات التسجيل، الشركة مثل الشخص ممكن يطرأ عليها تغييرات عادية، اسم ممثل مساله مهمة يتوجب نشره واي تغيير يطرأ بعد التسجيل يجب ايضاً ان يعلم به المراقب وأن يجيز كذلك لانه احياناً مكتب التمثيل ايضاً مساله مهمة من يمثل هذا المكتب في داخل الاردن، وبالتالي يجب ان يعلم المراقب بأي تغيير يطرأ هو ممثل

هذه الشركة في داخل الاردن وكذلك أي تغيير يطرأ عليها في الخارج بنفس الوقت.

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٥٤)

تتمتع الشركة الاجنبية غير العاملة بما يلي :

أ- الاعفاء من رسوم التسجيل والنشر المقررة على الشركات الاجنبية العاملة.

ب- اعفاء الارباح الواردة اليها من اعمالها في الخارج من ضريبتى الدخل والخدمات الاجتماعية.

ج- الاعفاء من التسجيل لدى الغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية ومن رسوم التسجيل لديها ومن أي التزامات تجاهها بما في ذلك رخصة المهن التجارية.

د- اعفاء الرواتب والأجور التي تدفعها الشركة الاجنبية غير العاملة لمستخدميها من غير الاردنيين العاملين في مقرها في المملكة من ضريبتى الدخل والخدمات الاجتماعية.

هـ- السماح لها بادخال العينات والنماذج التجارية معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد.

و- اعفاء الاثاث والتجهيزات التي تستوردها الشركة واللازمة لتجهيز مكاتبها من الرسوم الجمركية والرسوم والعوائد الاخرى.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٥٦)

يسمح للشركة الاجنبية غير العاملة ان تفتح لها حساباً غير مقيم في البنوك التجارية المرخصة بالدينار الاردني او بالعملات الاجنبية شريطة ان تكون هذه الاموال محولة اليها من الخارج عن طريق البنك.

قرار اللجنة: موافقة.

معالي رئيس المجلس

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٥٧)

لوزير بناء على تنسيب المراقب شطب تسجيل الشركة الاجنبية غير العاملة في المملكة اذا تبين له انها تمارس أي عمل تجاري في المملكة أو خالفت أحكام هذا القانون أو أية أنظمة أو تعليمات صادرة بموجبه.

قرار اللجنة: موافقة.

معالي رئيس المجلس

موافقة؟ موافقة.

شكراً لكم وارفح المجلس.

(انتهت الجلسة)

ز- السماح للشركة باستيراد سيارة واحدة تحت وضع الادخال المؤقت كل خمس سنوات لاستعمال مستخدميها من غير الاردنيين.

ح- للوزير بناء على تنسيب المراقب في حالات مبررة السماح للشركة بادخال سيارة اخرى تحت وضع الادخال المؤقت.

ط- تحدد بنظام خاص الشروط التي تمنح بموجبها الاعفاءات المذكورة في هذه المادة.

قرار اللجنة: موافقة.

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٥٥)

لا يجوز ان يقل عدد المستخدمين الاردنيين في الشركة الاجنبية غير العاملة في المملكة عن نصف مجموع المستخدمين لديها.

قرار اللجنة: موافقة.

معالي رئيس المجلس

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر

د. محمد المصالحه

امين عام مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

هكذا من الأهل